

تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م):
دراسة قياسية

أ. عيسى حسين النجار

باحث ماجستير

د. زكي عبد المعطي أبو زيادة

أستاذ الإدارة العامة المساعد - جامعة الاستقلال

(تاريخ الاستلام 2023/05/18، تاريخ القبول 2023/05/31)

'The Impact of Applying Governance Indicators on Rationalizing Government Expenditure in
Palestine During the period (1996-2020): a standard study'

Mr. Issa Hussein Al-Najjar

Master's Researcher

Dr. Zaki Abdel-Moati Abu Ziadah

Assistant Professor of Public Administration - Independence University

(Received 18/05/2023, Accepted 31/05/2023)

أ. عيسى النجار - E-mail address: issa.najjar1997@gmail.com

د. زكي أبو زيادة - جامعة الاستقلال - E-mail address: issa.najjar1997@gmail.com



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، بالإضافة إلى التعرف على واقع مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ودراسة العلاقة بينهما، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي من خلال التحليل النظري لواقع مؤشرات الحوكمة في فلسطين معتمداً على الدراسات السابقة وتقارير المؤسسات المحلية والدولية المعنية بموضوع الحوكمة والإنفاق الحكومي، وقد استخدم الباحث السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1996 - 2020 م) لغرض التحليل القياسي، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 12. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: عدم وجود أثر لمؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، السيطرة على الفساد) على تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي. وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم العديد من التوصيات أهمها: توصي الدراسة على الحكومة الفلسطينية بجميع مؤسساتها وبمختلف مجالات عملها بضرورة تبني وتطبيق الجوانب الخاصة بمؤشرات الحوكمة؛ من أجل تعزيز التزام المؤسسات بها؛ لما لها من أثر كبير في تحسين جودة الأداء الفعلي في هذه المؤسسات وترشيد مستويات نفقاتها العامة وضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، ترشيد الإنفاق الحكومي، دولة فلسطين.

Abstract:

This study aimed to find out the impact of the application of governance indicators on rationalizing government spending in Palestine during the period (1996-2020), in addition to identifying the reality of governance indicators and government spending in Palestine during the period (1996-2020), and studying the relationship between them, and to achieve the objectives of the study, the researcher used in this study the descriptive approach and the standard approach through the theoretical analysis of the reality of governance indicators in Palestine based on previous studies and reports of local and international institutions concerned with the subject of governance and spending. The researcher used the time series of the study variables during the period (1996-2020) for the purpose of standard analysis, using the statistical program EViews 12. The study found many results, the most important of which are: the absence of an impact of governance indicators (participation and accountability, political stability and absence of violence, government effectiveness, quality and application of regulatory legislation, control of corruption) on reducing and rationalizing government spending. In light of the results of the study, several recommendations were made, the most important of which are: The study recommends that the Palestinian government in all its institutions and various fields of work should adopt and apply the aspects of governance indicators in order to enhance the commitment of institutions to them, because of their significant impact on improving the quality of actual performance in these institutions, rationalizing their levels of public expenditures and ensuring their sustainability.

Keywords: Governance Indicators, Rationalization of Government Expenditure, State of Palestine.

المقدمة

تعتبر الحوكمة أحد أهم التوجهات الحديثة نحو الإصلاح في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدأت معظم الدول في تطبيقها على مختلف الأصعدة، حيث أصبحت من أهم الأدوات الداعمة لتحقيق التنمية في الدول، لما لها من دور فعال في تحفيز معدلات الاستثمار، وتحقيق الإصلاح المؤسسي الهادف لرفع الأداء، وترشيد الإنفاق بما يضمن استدامة مؤسسات الدولة، كما أن لها دور كبير في إطار ترشيد استهلاك الموارد وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية ليكون لهم دور فاعل في إرساء قواعد التنمية على المستويين المحلي والدولي.

وحيث أن الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لما له من دور كبير في ترشيد استهلاك المال العام بالشكل الأمثل، وحيث أن متطلبات العصر الحديث تحتم على الدول انجاز العديد من المشاريع والبنى التحتية التي تواكب احتياجات المجتمعات في العصر الحديث مما يتطلب زيادة في حجم الإنفاق الحكومي والذي قد يؤدي بدوره إلى حدوث اختلالات في الموارد تستلزم من صانعي القرار إعادة النظر في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تبني تطبيق معايير الحوكمة التي تحد من الفساد والمحسوبية ونهب المال العام.

ويلاحظ الباحث بحسب (سلطة النقد الفلسطينية، 2021) بأنه على الصعيد الفلسطيني، فإن فلسطين شأنها شأن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في موازنتها وتشهد زيادة كبيرة في معدلات الإنفاق الحكومي ناتجة عن سوء الإدارة وزيادة متطلبات الشعب خصوصاً في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني مما يتطلب ترشيد الإنفاق وفق اتباع معايير الحكومة الرشيدة. وفي هذا السياق فإن فلسطين بحاجة إلى اتباع سياسات الإصلاح والترشيد في هيكلتها الاقتصادية المحلية، وإعادة ترشيد استغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاني سليم يساهم في تطوير برامج الإنفاق الحكومي بما يعمل على تحقيق استدامة الموارد المالية للحكومة الفلسطينية.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996 - 2020 م).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم من الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي، إلا أنه ما زال تعتره العديد من النقائص لذا يعتبر رصد كيفية توجيه الإيرادات العامة للدولة نحو تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي من الأساليب الرئيسية لمساءلة الحكومات، لأن هذه العملية تتطلب شفافية الميزانية العامة للدولة وتحقق الشفافية بإتباع وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة (عبد اللطيف، 2017). وبالرغم من الجهود المبذولة التي قامت بها الحكومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتطبيق مؤشرات الحوكمة، إلا أنه واقع مؤشرات الحوكمة العالمية التي طورها البنك الدولي خلال الفترة (1996 - 2020 م)، تبين أن جميع المؤشرات في القطاع العام هي سالبة (World bank, 2021). وبالمقابل ومن خلال التمعن في الموازنة العامة لدولة فلسطين تبين أن النفقات الحكومية هي أكبر من الإيرادات الحكومية خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ما أدى ذلك إلى وجود عجز في موازنة دولة فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2021). وكذلك سوء تسيير وإدارة للأموال العامة بما لا يخدم تنمية دولة فلسطين؛ مما يتطلب من الحكومة تحسين هذه المؤشرات، وذلك من خلال تسليط الضوء على أسباب ضعف كل مؤشر على حده والعمل على معالجتها، وأن يتم ذلك بالتعاون والمشاركة مع كافة شرائح المجتمع. كما تكمن الفجوة البحثية في هذه الدراسة بوجود ندرة في الدراسات التي تناولت دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وذلك على صعيد البيئة الفلسطينية.

وفي ضوء ما سبق فإن أبرز التحديات التي تواجه القطاع الحكومي الفلسطيني تكمن في ضبط الإنفاق الحكومي في ظل محدودية الموارد، وضعف الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة مما يعيق جهود التنمية الفلسطينية حيث يلعب أيضاً أسلوب إدارة الموارد دوراً كبيراً لا يقل أهمية في التأثير في جهود التنمية وبالتالي يتطلب ذلك تعزيز الالتزام بمبادئ الحوكمة في إدارة هذه الموارد، ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

هل يوجد تأثير لتطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- **الأهمية العلمية:** وتتمثل أهمية الدراسة في كونها تعد الدراسة الأولى على مستوى البيئة الفلسطينية التي تتناول تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) - في حدود علم الباحث - إضافة إلى الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات في ظل ما يشهده واقع اليوم من إضرابات وعدم استقرار في الإنفاق الحكومي، حيث تعتبر قضية ترشيد الإنفاق الحكومي أحد القضايا الأساسية في الوقت الراهن، كما أننا بحاجة ماسة في هذه الأونة إلى تسليط الدراسات العلمية المتخصصة في تعزيز جميع الجهود الرامية إلى تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث يعتبر البحث العلمي المستفيض هو أحد السبل الكفيلة بتفعيل دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في كافة المجتمع الفلسطيني وفي محيطهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتقديم آليات مقترحة لتحقيق ذلك.

2- **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية في تسليط الضوء على موضوع حيوي وهام يتمثل في تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي، ولاسيما لدى المجتمع الفلسطيني كاملاً، خلال الفترة (1996 - 2020 م) في مؤسسات الدولة بشكل عام، والتي تعتبر المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين والمنوط بها تنظيم حياة المجتمع الفلسطيني لما تقدمه من خدمات تهتم بقطاع عريض من المواطنين، كما وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات في فلسطين في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها فلسطين، والاستفادة من النتائج والتوصيات لصانعي القرار في تعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة في مؤسسات الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي، قد تفيد هذه الدراسة القائمين على إدارة المؤسسات الحكومية في فلسطين من خلال ما تقدمه الدراسة من نتائج وتوصيات.

فرضيات الدراسة: وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، واعتماداً على الدراسات السابقة والأدبيات في هذا الإطار، تقوم الدراسة على اختبار الفرض الرئيس التالي: يؤثر تطبيق مؤشرات الحوكمة تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ويتفرع منه الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- هل يؤثر مؤشر المشاركة والمساءلة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
 - 2- هل يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
 - 3- هل يؤثر مؤشر فعالية الحكومة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
 - 4- هل يؤثر مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
 - 5- هل يؤثر مؤشر سيادة القانون في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
 - 6- هل يؤثر مؤشر السيطرة على الفساد في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
- أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الهدف الرئيسي وهو معرفة تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- 1- التعرف على تأثير مؤشر المشاركة والمساءلة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
 - 2- بيان تأثير مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
 - 3- توضيح تأثير مؤشر فعالية الحكومة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
 - 4- إبراز أثر مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
 - 5- الكشف عن أثر مؤشر سيادة القانون في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
 - 6- تحديد أثر مؤشر السيطرة على الفساد في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
- أهمية الدراسة:** وتنقسم أهمية الدراسة إلى قسمين: الأول: الأهمية العلمية، والثاني الأهمية العملية وهما كما يلي:

1- يؤثر مؤشر المشاركة والمساءلة تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

2- يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

3- يؤثر مؤشر فعالية الحكومة تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

4- يؤثر مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

5- يؤثر مؤشر سيادة القانون تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

6- يؤثر مؤشر السيطرة على الفساد تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة في قياس وتحليل أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

الحدود المكانية: مناطق السلطة الفلسطينية.

الحدود الزمنية: استناداً إلى البيانات المتوفرة من المصادر المختلفة فامتدت فترة الدراسة من سنة (1996 - 2020 م).

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي في هذه الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم والتصنيفات الخاصة بواقع الحوكمة وتطور الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). كما تم استخدام هذا المنهج لأغراض المقارنة الوصفية لأراء الكتاب والمختصين في هذا المجال، في حين تم استخدام المنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي من خلال بناء نموذج قياسي يفسر أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، واستخدم الباحث البيانات الرسمية الخاصة

بالإنفاق الحكومي من قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطيني، وكذلك استخدم الباحث مؤشرات الحوكمة العالمية من المصادر الرسمية المتمثلة في قاعدة بيانات البنك الدولي (The Worldwide Governance Indicators WGI)، نظراً لتوفر سلاسل زمنية طويلة تغطي البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة (1996 - 2020 م)، والتي حلت باستخدام برنامج Eviews 12، وبذلك يتوفر للباحث 25 مشاهدة من البيانات الخام حول متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

تعتبر الدراسات السابقة عن المعرفة العلمية والعملية، لذلك نجد اهتمام الباحثين والمهتمين إليها في أبحاثهم ودراساتهم العلمية، ونظراً لأهمية الدراسات السابقة قام الباحث بمراجعة العديد من المصادر العلمية من المجالات العلمية بمختلف الوسائل والطرق المتاحة للوصول إلى دراسات علمية أو ميدانية ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية، وذلك في عدد من البيئات المحلية والعربية والدولية. وفي النهاية تم التعقيب على تلك الدراسات، وبيان الإسهامات المتوقعة والتي تميزت بها الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة، حيث تم عرضها على النحو الآتي.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (أحمد، وسلامة، 2022) بعنوان "دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية، وإجراء دراسة استطلاعية واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال مراجعة الدراسات السابقة، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن هناك متطلبات لتحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي بدلالة الحوكمة العامة منها وضع نظام للإفصاح والشفافية عن مجالات الإنفاق بالقطاع الحكومي، تبني منهجية نظام المساءلة عن تجاوز الإنفاق بالقطاع الحكومي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين آليات الحوكمة وتحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي بالتطبيق على وحدات الإدارة المحلية، ووجود تأثير قوي لآليات الحوكمة على تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي بالتطبيق على وحدات الإدارة المحلية. وخلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة حوكمة المؤسسات الرقابية والقضائية حتى تتمتع بالشفافية والعدالة

والمساواة مع وضع نظام للمسئولية عن نطاق وحدود الإنفاق العام من أجل ترشيده.

دراسة (أبو زيادة، 2021) بعنوان: "دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين: مقارنة قياسية للفترة (1996-2017)"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة من (1996-2017) من خلال تطبيق المنهج القياسي والاعتماد على السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بالاستعانة ببرنامج EViews9. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الحكومة الفلسطينية تهتم بشكل عام بتطبيق كافة مؤشرات الحوكمة بدرجة متدنية وفق تصنيف قيم مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) حيث سجل مؤشر الحوكمة في فلسطين درجات متفاوتة في قيمتها السالبة خلال الفترة (1996-2017)، كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (1996-2017). وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود في الالتزام بمؤشرات الحوكمة بما يضمن توفير بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي إلى فلسطين.

دراسة (بوزياني، وموراد، 2021) بعنوان "أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1996 - 2017)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر خلال الفترة (1996 - 2017)، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، وتوصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشري السيطرة على الفساد وجودة التشريعات وتطبيقها في الإنفاق الحكومي على الصحة. وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد وتسيير موارد القطاع الصحي ولذلك يتوجب على الدولة الاعتناء بهذا القطاع، وذلك بضرورة تطبيق إدارة الحكم الراشد. حتى يتم توجيه والتحكم في نفقات الحكومة على الصحة بشكل صحيح ورشيد يجب تحسين مؤشرات الحكم الراشد باعتماد أنظمة الجودة الشاملة في القطاع الصحي من أجل محاربة الفساد.

دراسة (بن شيخ، وخوائرة، 2020) بعنوان "واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات ترشيد الإنفاق العام ومبادئ تطبيق الحكم الراشد مع التركيز على حالة الجزائر، واستخدم الباحثان المنهج التحليلي دراسة تحليلية وتم دراسة تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من 2006 إلى 2016 وأهم التحديات التي تواجه الحكم الراشد في الجزائر، وتم عرض وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2007 إلى 2015، حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجزائر لا تزال تقتقد إلى العديد من مقومات الحكم الرشيد، دون التحدث عن غياب كل مقومات التنسيق والمشاركة والشراكة بين أفراد المجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية جديدة تقوم على إعادة إحياء الضمير المهني والتفكير في الصالح العام من خلال إرساء معادلة الحكم الرشيد والتنمية وانتهاج الحكم الرشيد والعقلانية في استعمال المداخل البترولية.

دراسة (جرفي، وآخرون، 2020) بعنوان: "أثر الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990 - 2018) باستخدام نموذج ARDL"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين النفقات العامة كمتغير مستقل، وسوق العمل كمتغير تابع خلال الفترة (1990 - 2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية الموزعة المبطة ARDL، حيث استخدم الباحث المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية، وتوصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين العمالة الكلية والإنفاق الحكومي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبناء على النتائج أوصت الدراسة بأنه على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على المستوى الكلي من خلال تتبع قنوات صرف الأموال.

دراسة (ذهب، ودرز، 2019) بعنوان "العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية"

تمحورت هذه الدراسة حول العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي غير

النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 - 2012) باستخدام منهجية السببية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ؛ وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طردية بين ترشيد الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن الإنفاق العام يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي في ليبيا وخلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة العمل على دعم عجلة النمو الاقتصادي من خلال ترشيد وتحسين عملية الإنفاق العام.

دراسة (جلولي وآخرون، 2019) بعنوان "الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الإفريقية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الإنفاق الحكومي في الدول الإفريقية، ولدراسة ذلك استخدمت الدراسة طرق نماذج البانل (السلاسل المقطعية الزمنية) على عينة مكونة من 40 دولة إفريقية بين الفترة (2002-2016)، حيث تم اعتبار مؤشرات الحوكمة الجيدة الستة للبنك الدولي متغيرات مستقلة والإنفاق الحكومي متغير تابع، حيث تم الاعتماد على المنهج القياسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة مؤشرات كان لها أثر على الإنفاق الحكومي (فعالية الحكومة له أثر سلبي، الاستقرار السياسي له أثر سلبي وسيادة القانون له أثر إيجابي)، والثلاث متغيرات الأخرى ليس لهم أثر معنوي مع الإنفاق الحكومي، كما أظهرت النتائج بعدم وجود علاقة ارتباطية للمؤشرات التالية: (فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، الاستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة القانون) مع الإنفاق الحكومي، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على مؤشرات الحوكمة العالمية كإحدى محددات النمو الاقتصادي لما لها من دور فعال في تحريك عجلة النمو الاقتصادي و التنمية بصفة عامة.

دراسة (صحراوي، وآخرون، 2019) بعنوان "دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع الحكم الراشد وأهميته بالنسبة إلى ترشيد النفقات العامة وما له من آثار وانعكاسات كبيرة على التنمية المحلية، وكانت مشكلة الدراسة تتناول أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدولة ومدى استعدادها لتبني معايير الحكم الراشد لترشيد النفقات العامة، وهذا بتحليل مؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة الزمنية (1998 - 2017) ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات

الاقتصاد الوطني الجزائري، جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل مسار الإنفاق العام للدولة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعم أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في تطبيق مؤشرات الحوكمة كما أن هناك جهوداً تبذل بغية تحسين نوعية الحكم باعتباره وسيلة للخروج من معضلة عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام، حيث قطعت الجزائر أشواطاً في مسار التنمية الشاملة، ولكنها في سلم مؤشرات الحكم الراشد صنفت في المراتب الأخيرة عالمياً وعربياً. وأوصت الدراسة بضرورة محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الرشيد وضرورة تطوير أنظمة المعلومات من خلال استخدام التكنولوجيا.

دراسة (وهيبة، 2018) بعنوان "دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر واتجاهاتها خلال الفترة (1990 - 2016)، من خلال تحليل حجم وهيكل النفقات العامة وتطور كل من الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري، وكذلك تحليل مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على طول الفترة المدروسة شهد تزايداً مستمراً خاصة فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد، كما أن نسبة الإنفاق العام الجاري من الإنفاق العام أخذت الحصة الأكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري. وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة من خلال تقليل النفقات غير الضرورية كنفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي غير الضروري.

دراسة (بن قانة، ومازوزي، 2017) بعنوان: " أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من (1996 - 2015)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر آليات الحكم الراشد كمفسر للنمو الاقتصادي بصفته المتغير المستجيب وذلك من خلال دراسة قياسية اقتصادية شملت عشرين دولة عربية للفترة الممتدة (1996 - 2015) ولبلوغ هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بيانات إجمالي الناتج المحلي معبراً للنمو الاقتصادي لدول العينة كمتغير تابع

والمؤشرات الست للحكم الراشد كمتغيرات مفسرة باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطويلة، بدءاً بالتحليل الساكن ثم اختبارات سكون السلاسل والتكامل المشترك ودراسة أثر الصدمات في المستقبل. وفي النهاية خلصت الدراسة إلى مثالية نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة في دراسة العلاقة، حيث أكدت نتائج الدراسة وجود أثر لآليات الحكم الراشد قصير المدى على النمو الاقتصادي، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة العمل على حوكمة مؤسسات فواعل الحكم الراشد في البلاد العربية وضبطها حسب المعايير الدولية.

دراسة (وهيبة، 2015) بعنوان "الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام، دراسة حالة الجزائر (2008-2014)"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة الحكم الراشد في ترشيد الإنفاق العام في دولة الجزائر خلال الفترة من (2008-2014)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عبر استخدام قواعد الاستدلال المنطقي وبالاستعانة بالبيانات الخاصة بمؤشرات الحوكمة والفساد ومستويات النمو ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة (2008-2014)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن الفساد الإداري من أهم معوقات الحكم الرشيد وترشيد الإنفاق العام في الجزائر، كما أن للفساد الإداري دور كبير في عرقلة الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي تتفق عليه مبالغ ضخمة وتخصص له ميزانية خاصة، حيث يذهب المال العام في غير أوجه الإنفاق المحددة من طرف الدولة، ويتعرض للنهب والاختلاس وحتى التبذير دون مبررات، وأكدت النتائج أيضاً بأنه هناك علاقة قوية بين الحكم الراشد وترشيد الإنفاق العام. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسات معمقة عن الحكم الراشد على جميع المستويات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وتوفير شبكة معلومات خاصة بالحكم الراشد لتوصيل ونشر المبادئ والمعايير التي يقوم عليها؛ ومواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة وتحسين نوعية الخدمات فيها بما يتناسب مع حجم الأموال المنفقة عليها.

دراسة (عمران، وموارد، 2015) بعنوان "أثر الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر مؤشرات الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم، من خلال عينة ضمت 13 دولة من

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2002-2011)، وذلك باستعمال نماذج البيانات الطولية واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي. حيث بينت نتائج التقدير وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشري نوعية التنظيم، والمشاركة والمساءلة والإنفاق العام على التعليم، ووجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر فعالية الحوكمة والإنفاق العام على التعليم، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن مؤشرات مراقبة الفساد، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون كلها ذات أثر موجب على الإنفاق على التعليم إلا أنها غير معنوية، وبخصوص المحددات الأخرى للإنفاق العام على التعليم فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الإنفاق على التعليم ونسبة السكان الأقل من 14 سنة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (Sie, & et.al, 2021) بعنوان: "أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص في ماليزيا: تأثير المزاحمة خلال الفترة بين (1980 - 2016)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص في ماليزيا، حيث تم تحليل بيانات الدراسة بالاستعانة بنموذج (VECM)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر كبير على الاستثمار الخاص على المدى الطويل، ولكن على المدى القصير الأثر ضئيل، كما توصلت نتائج التحليل إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم والدفاع والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر لا يزاحم الاستثمار الخاص بل يحفز الاستثمار الخاص بشكل كبير، بينما الإنفاق الحكومي على الصحة والنقل يزاحم الاستثمار الخاص، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي لوضع السياسات أن يستمروا في ضمان المستوى الأمثل للإنفاق على التعليم على المدى الطويل.

دراسة (Thanh, & et.al, 2020) بعنوان: "الإنفاق العام والحوكمة العامة والنمو الاقتصادي على مستوى المقاطعات الفيتنامية: تحليل مفصل"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الإنفاق العام والحوكمة العامة والنمو الاقتصادي في المقاطعات الفيتنامية، حيث أن هنالك أهمية كبيرة لدور الحوكمة الراشدة الاقتصادية في التأثير على فعالية نتائج النمو المرتبطة بالإنفاق العام والاستثمار الخاص، وأظهرت النتائج بأنه على الرغم من الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص يقدمان مساهمات مهمة في النمو الاقتصادي، وإن جودة

الحكم الرشيد هو أمر بالغ الأهمية في تعزيز التفاعلات الإيجابية بين فئات الإنفاق بطريقة تعزز النمو الاقتصادي.

دراسة (Ayyad, & Ben Sassi, 2019) بعنوان: "آليات الحكم الرشيد كأداة لمكافحة الفساد وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين البلدان المتقدمة والنامية (1996 - 2016)" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى آليات الحكم الرشيد كأداة لمكافحة الفساد وأثره على النمو الاقتصادي، حيث أنه يمكن لآليات الحكم الرشيد أن تكون أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زاد تطبيق آليات الحكم الرشيد بشكل دقيق ومتقن بالإضافة إلى محاربة الفساد والمساءلة القانونية والاستقرار السياسي كلما ارتفع النمو الاقتصادي للدول والتوزيع العادل للموارد فيها وأيضاً حسن تدبير الإنفاق الحكومي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الفساد هو العقبة الرئيسية للوصول إلى التنمية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، فهو يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة لخدمة أهداف خاصة، وبالتالي يمكن أن نقول أن الحكم الرشيد هو الدائرة الأساسية للنهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

في ضوء استعراض الدراسات السابقة، تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي ولكنها تميزت في أنها تعتبر الاحدث في تناول هذا الموضوع، كما إنها تميزت في تخصيصها لدراسة حالة دولة فلسطين واستخدامها للمنهج القياسي وأسلوب تحليل السلاسل الزمنية وطول الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة من (1996 إلى 2020). ولقد اختلفت المواضيع التي تناولتها الدراسات السابقة فمنها ما بحث في مؤشرات الحوكمة كدراسة (جلولي، وآخرون، 2019)؛ وأخرى اهتمت بدراسة الإنفاق الحكومي كدراسة (جرفي، وآخرون، 2020)؛ وهناك دراسات بحثت في العلاقة بينهما مثل دراسة (بوزياني، وموراد، 2021)، بينما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تسعى إلى الكشف عن تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وكذلك اختلفت الأهداف التي سعت إلى تحقيقها الدراسات السابقة حيث تبين دراسات بحثت عن واقع الحكم الرشيد ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام كدراسة (بن شيخ، وخوثر، 2020)، أما الدراسة الحالية هدفت في السعي إلى معرفة

تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وكذلك طبقت الدراسات السابقة في عدت بيانات منها الأجنبية والعربية مثل دراسة (Sie, & et.al, 2021) في البيئة الأجنبية، ودراسة (أبو زيادة، 2021؛ صحراوي، وآخرون، 2019) في البيئة العربية، حيث اختلفت الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في البيئة التي طبقت عليها الدراسة، حيث تم تطبيق الدراسة الحالية على فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) بشكل عام، وهناك ندرة من الدراسات المحلية التي اهتمت بدراسة تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

وفي ضوء ما سبق استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة، وتحديد متغيراتها، فضلاً عن اختيار المنهج القياسي، إذ تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الحالية من سلسلة زمنية متوفرة على موقع البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة العالمية، وسلسلة زمنية متوفرة على موقع سلطة النقد الفلسطينية خاصة بالإنفاق الحكومي، وذلك من أجل التعرف على واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة ودورها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020).

الإطار النظري للدراسة:

لقد اكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبيرة خاصة لدى الهيئات والمؤسسات الدولية، فغياب معايير الحوكمة يعد أكبر العقبات التي تقف في وجه الدولة من حيث تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. ويعتبر الإنفاق الحكومي أسلوب من أساليب السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإنفاق الحكومي كأداة رئيسية هامة بيد الحكومات التي اعتمدها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ ومستمر في العديد من الدول. وفي هذا السياق فإن الحوكمة تعتبر من أبرز الضوابط الناظمة لآليات عمل الإنفاق الحكومي لما لها من دور كبير في تحقيق المصلحة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي.

مفهوم الحوكمة:

لقد تعددت تعاريف هذا المصطلح، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين الإداريين والاقتصاديين

والقانونيين، إذ إن بعضها تعبر عن وجهة نظر ضيقة، وأخرى تعبر عن وجهات نظر أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً.

ولقد عرفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنها: "العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة، لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وذلك في ظل سيادة القانون" (باشيليت، 2020: 1). وكذلك فقد عرفت الحوكمة في القطاع العام على أنها: "مجموعة من التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر" (أبو عمرية، وآخرون، 2020: 141). وعرفها أبو زيادة بأنها "عملية ديناميكية متكاملة من النظم والقوانين والقرارات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة في إطار من المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، التي تهدف إلى الحد من درجة المخاطر التي تواجه المستثمرين؛ لتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة" (أبو زيادة، 2021: 296). وفي ضوء ذلك يعرف الباحث الحوكمة إجرائياً بأنها: عملية مستمرة متكاملة من النظم والقوانين والقرارات التي تمارسها السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إدارة شؤون الدولة في إطار مؤشرات الحوكمة العالمية، التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين.

مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام:

لقد تعددت مؤشرات الحوكمة واختلفت درجة مصداقيتها وجودتها من مؤشر إلى آخر، إلا أن ما قدمه البنك الدولي والذي يُعرف بالمؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) يعتبر من أهمها والذي يضم (215) دولة وقد صدر أول تقرير في العام 1996م ومن ثم أصبح يصدر كل سنتين حتى العام 2002، حيث أصبح بعد ذلك يصدر بشكل سنوي، ووفقاً للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة قدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم وليس كبديل للمقاييس الأخرى، حيث طور البنك الدولي هذه المؤشرات والتي يمكن من خلالها قياس مدى جودة الحوكمة في دول العالم، والتي تلخص وجهات

نظر آراء الكثير من المستجيبين سواء من الشركات أو المواطنين أو الخبراء في البلدان الصناعية والنامية حيث تتكون مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) من ست مقاييس وكل مقياس يمكن استخدامه بشكل مستقل لموضوع من مواضيع الحوكمة، ويتم إعطاء قيمة لكل مؤشر من هذه المؤشرات يتراوح ما بين سالب 2.5 إذا كان الالتزام بهذا المؤشر قوي (Kaufmann, et.al, 2011)، وهناك العديد من الدراسات والأدبيات التي تناولت هذه المؤشرات منها دراسة (أبو زيادة، 2021) ودراسة (الجيباني، وآخرون، 2021) ودراسة (الشويرف، والبيبا، 2018)، ودراسة (بوزاهر، 2018)، ودراسة (بن قانة، ومازوزي، 2017)؛ لذلك تبنى الباحث هذه المؤشرات الستة والتي تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية وهي كما يلي: (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، الحد من الفساد، وسيادة القانون)، والتي طورها البنك الدولي لقياس الحوكمة في القطاع العام عالمياً.

وفيما يلي سيتم عرض مفصل لهذه المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس جودة الحوكمة في القطاع العام (Kaufmann, et.al, 2011):

– المشاركة والمساءلة (VA): Voice Accountability: يقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، والانتخابات الحرة والنزاهة، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات، كما يقيس المؤشر مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام، ومشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء (بن شيخ، وخوثره، 2020).

ويرى الباحث أن المشاركة والمساءلة تكمن في أطرها التطبيقية، خصوصاً في المؤسسات الحكومية حيث يتطلب هذا المؤشر وجود مشاركة فاعلة من قبل جميع أطراف المصلحة، سواء كان ذلك في رسم السياسات التي تمس مصالحهم وحقوقهم أو في

متلقي الخدمة، بحيث يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للتطبيق الفاعل، والعمل على ضبط عمليات التخطيط المالي بما فيها الموازنات والمشتريات والعطاءات، وعلى أن يتم العمل على تقليل أي معيقات أو مخاطر قد تؤثر على تنفيذ الأعمال بطريقة فعالة (دقيش، وآخرون، 2019).

ويرى الباحث أن الوصول إلى ترسيخ مجتمع آمن مستقل يعتمد على مدى كفاءة أعمال الحكومة في ترشيد استغلال الموارد الوطنية وتوظيفها وفق ملائمة متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي.

- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (Regulatory Quality: (RQ): يوضح مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، وتنمية المنظمات غير ربحية، وتحقيق رضا المواطنين، وكذلك يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع (بوجمعة، وبن قانة، 2017). كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص، وتعني منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرفة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة (أبو عودة، 2015).

ويرى الباحث أن جودة التشريعات التنظيمية والقوانين تعتبر بمثابة العصب الرئيس لضبط أمن واستقرار أي مجتمع من المجتمعات فمن خلالها يتم تنظيم العلاقات بين ذوي المصلحة سواء كان الحكومة والشعب أو شرائح الشعب من مؤسسات وقطاع خاص وجمهور وبالتالي فإن مستوى جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها يساهم في ضبط وتنظيم العلاقات وحفظ الحقوق وضمان سلامة المجتمع.

- سيادة القانون (Rule of Law: (RL): يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع، ويبين المفاهيم الخاصة بمدى الثقة بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف (رزقي، ومهيوب، 2019). كما يقيس مؤشر سيادة القانون مدى

المشاركة في صنع القرار وإجراءات تنفيذ هذه السياسات بالشكل الأمثل وصولاً إلى تعزيز مبدأ الرقابة الواضحة، سواء كانت الداخلية او الخارجية على أعمال المؤسسات الحكومية، مع السماح بمساحة كافية من المشاركة في مساءلة القائمين على تنفيذ القرارات والإجراءات في المؤسسات الحكومية.

- الاستقرار السياسي وغياب العنف: Political Stability and Absence of Violence (PS): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار، أو نزاع مسلح، أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس أيضاً المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية (الجياني وآخرون، 2021). ويقيس الاستقرار السياسي أيضاً مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الازمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يوفر لها المناخ والبيئة اللازمة لتحقيق الأمن والتنمية والازدهار، لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشراً مهماً من مؤشرات الحكمة الرشيدة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً، فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية (الشاهر، 2018).

ويرى الباحث أن الاستقرار الاقتصادي يدل على نجاح السياسات الاقتصادية وبالتالي فإن هذا الاستقرار يساهم في تحسين حياة الأفراد في المجتمع ويؤدي إلى تعزيز الأمن والامان مما يقلص عملية الهجرة الداخلية والخارجية.

- فعالية الحكومة (Government Effectiveness: (GE): يمكن قياس مؤشر فعالية الحكومة من خلال: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية (الجياني، وآخرون، 2021). وأيضاً يقيس هذا المؤشر فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وكذلك قدرة الدولة على خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعليتها، ويوضح مؤشر فعالية الحكومة الاستراتيجيات والتي تتضمن أهدافاً واضحة ومحددة ويمكن قياسها، كما تراعي احتياجات

استقلالية أجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها واحترام حقوق الانسان، وينطوي مؤشر سيادة القانون على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها؛ بمعنى أن الجميع، حكماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانتها لها ولحريات الإنسان الطبيعية. ويقاس هذا المؤشر ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على كل الأفراد والمنظمات (عياض، وبن ساسي، 2019).

ويرى الباحث أن سيادة القانون تساهم في ترسيخ العدالة على قدم المساواة، كما أن احترام سيادة القانون يولد بيئة تمكينية من شأنها تحقيق الحد من الفساد وتحقيق الأمن والاستقرار، حيث إن سيادة القانون هي التي تحمي حقوق الإنسان، وتساعد على منع الجرائم مما يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية في المجتمع من خلال الأمن والاستقرار وتحقيق السلم المجتمعي.

- السيطرة على الفساد: Control of Corruption يعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مؤشرات الحوكمة، حيث إن ارتفاع مستويات الفساد في بلد ما دليل على غياب أو تردي تطبيقات الحوكمة فيه، إذ إن مؤشر السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق في رفع قدرات الإدارة المحلية وتطويرها، ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه "إساءة الاستخدام النشط أو السلبي لصلاحيات الموظفين العموميين (المعينين أو المنتخبين) لتحقيق منافع خاصة مالية أو غيرها"، ويعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على السيطرة على الفساد، وعدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها إلى القضاء، وكشف الفاسدين ومحاسبتهم، ويقاس هذا المؤشر مدى استطاعة السلطة العامة تحجيم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة (أبو زيادة، 2021: 298).

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن الفساد الإداري من أخطر الظواهر نتيجة أثاره السلبية على مختلف نواحي الحياة سواء على الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. كما أنه يضعف مؤسسات الدولة ويعيق عملية التنمية الإدارية، لذا لا بد من مكافحته عن طريق الالتزام بتوظيف الحوكمة، مما يعزز قدرة الجهاز الحكومي في تنفيذ السياسات العامة للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن إرساء مؤشرات الحوكمة اليوم يعد مطلباً حقيقياً لحكومات الدول، بسبب ما يمكن أن تحققه من مكاسب كبيرة على مستوى النمو الاقتصادي، كونه يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وحسن استغلالها، وتعزيزه لقيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، كما أن تحقيق الأهداف المرجوة للحد من الفساد يأتي من خلال اعتماد استراتيجيات مدروسة لنشر الوعي وروح المواطنة والمحاسبة والتزام المؤسسات بضرورة إعادة هيكلة واستحداث آليات الكشف عن حالات الفساد واعتماد التكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تساهم في التخلص من الكثير من حالات الفساد، ويتوقف نجاح استراتيجيات محاربة الفساد أولاً على وجود الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدولة والعمل على رفع الوعي حول حجم الفساد ودرجة خطورته، ثم على الإرادة السياسية، ومدى تأييد ومساندة المجتمع المدني لهذه الظاهرة الخطيرة، وكذلك فعالية الحكومة من حيث ضبط عمليات التخطيط المالي والموازنات والمشتريات والعطاءات للحد من ظاهرة الفساد، وأيضاً جودة التشريعات التنظيمية التي تساهم في الحد من ممارسات الفساد من خلال وجود إطار مؤسسي قوي يمكنه تحقيق الرقابة وضمان سيادة القانون من أجل قدر الحكومة على ترشيد نفقاتها بين أفراد المجتمع في الدولة.

مفهوم الإنفاق الحكومي: يرتبط مفهوم الإنفاق الحكومي بالمبالغ المالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها من خلال مؤسساتها بهدف تحقيق النفع العام للمجتمع (أبو عيدة، 2015: 154) على اعتبار أن مؤسسات الدولة هي المسؤول الرئيسي عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي مفهوم الإنفاق الحكومي بالتفصيل: حيث يعرف الإنفاق في اللغة بأنه: "النفقة مشتقة من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، ونقول أنفق الرجل؛ أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة" (عامر، 2010: 25). ومنه قول الله تعالى: "قل لو كنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا" (سورة الإسراء، أية 100).

وقد عرف أحد الباحثين الإنفاق الحكومي بأنه: "العمليات التي تقوم بها إحدى وحدات الحكومة العامة وتؤدي إلى نقص في القيمة الصافية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014: 147). ويعرف الإنفاق الحكومي على أنه: "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم

خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (جولي، وآخرون، 2019: 42). وبناءً على ما سبق يعرف الباحث الإنفاق الحكومي إجرائياً: هو مبلغ نقدي يخرج من خزانة الحكومة الفلسطينية بواسطة إدارتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة تقوم بإنفاقها بقصد إشباع وتحقيق منفعة عامة لكافة أفراد المجتمع في الدولة.

العناصر الرئيسية للإنفاق الحكومي:

من خلال التعريفات السابقة تبين أن الإنفاق الحكومي يحتوي على ثلاثة عناصر رئيسية هي (محمد، 2017):
العنصر الأول: الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي: تمارس الدولة نشاطها المالي طبقاً لطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة، وأن مراحل تطور الدولة تحتاج إلى الأموال اللازمة لتحقيق هذا التطور، إذ أن التطور أدى إلى انقل النظام الاقتصادي للدولة من الاقتصاد العيني أو اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد نقدي، أي استخدام النقود وسيلة للتبادل في جميع المعاملات التي يطلبها المجتمع من سلع وخدمات، وبالتالي أصبحت النفقات العامة تتم بشكل نقدي في المجتمع.

العنصر الثاني: الإنفاق الحكومي يصدر عن جهة حكومية أو عن شخص عام معنوي: يقصد بالشخص العام شخص معنوي تابع لمؤسسات الدولة، وتعد هذه المبالغ التي يدفعها الشخص العام وليس الخاص بالإنفاق العام وذلك وفقاً للتنظيم الإداري له، وبذلك فإن الإنفاق العام يكتسب صفته من المعيار القانوني القائم به والذي يتطلب أن يكون من أشخاص القانون العام التابعين للدولة.

العنصر الثالث: الإنفاق الحكومي يستهدف تلبية منفعة عامة: هدف النفقة العامة إشباع الحاجة العامة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم إلى غير ذلك، التي تحقق النفع العام على جميع المواطنين بالتساوي مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي بين أفراد المجتمع، أما إذا أنفقت الدولة جزءاً من أموالها لتحقيق مصالح خاصة ذاتية لا يمكن اعتبار ذلك نفقة عامة، بل يعد ذلك تجاوزاً في استخدام المال العام وانحراف للنفقة العامة عن أهدافها.

ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي:

يساهم ترشيد الإنفاق الحكومي في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وخفض العجز الذي قد يحدث في موازنة الدولة من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة بشكل يؤدي

إلى تحسين مستوى وكمية المخرجات ضمن مدخلات معقولة (إسماعيل، والجابري، 2019: 475). ويعني مصطلح ترشيد النفقات الحكومية بأنه: "حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وعلى أساس رشيد ودون إسراف، ويتضمن ترشيد النفقات توظيفها بالشكل الأمثل، وتفاذي كل ما هو غير ضروري من الإنفاق إضافة إلى زيادة الإذا الإنتاجية والاستفادة الجيدة من الموارد البشرية والاقتصادية المتوفرة، أي بمعنى العمل على تحقيق الفاعلية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين القطاعات الأخرى والدولة، والالتزام بفاعلية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما تضمن توفير الرفاهية لأفراد المجتمع" (صحراوي، وآخرون، 2019: 127)، وكذلك يعرف على أنه: "حسن تدبير وإدارة الموارد والامكانيات المالية والمادية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف بكفاءة تامة مما يترتب عليه تقليل الهدر والفاقد في تلك العملية" (إسماعيل، والجابري، 2019: 469).

ومما سبق يتضح أن ترشيد النفقات الحكومية هو عبارة عن أسلوب الإدارة الجيدة للإنفاق الذي يساهم في ضبط واحكام عملية الإنفاق الحكومي والاستفادة بالشكل الأمثل والأكثر جدوى دون هدر من الموارد الاقتصادية والبشرية بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. - منهجية وإجراءات التحليل القياسي لأثر تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

- توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير:

تعتبر عملية توصيف النموذج القياسي لأية ظاهرة اقتصادية من أولى الخطوات في عملية القياس، وفي هذه الخطوة سيتم بناء نموذج قياسي يوظف السلاسل الزمنية لقياس أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

وعليه فإنه سيتم اختبار فرضيات الدراسة، وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج القياسي التالي:

$$PEX/GDP = F (VA, PS, GE, RQ, RL, CC)$$

ولغرض التحليل تم تحويل الصيغة الدالية أعلاه إلى معادلة رياضية رئيسية مكونة للنموذج القياسي للدراسة كما يلي:

$$(PEX/GDP)_{it} = B_0 + B_1(VA)_{it} + B_2(PS)_{it} + B_3(GE)_{it} + B_4(RQ)_{it} + B_5(RL)_{it} + B_6(CC)_{it} + E_{it}$$

حيث أن:

(PEX/GDP): يمثل المتغير التابع والذي يشير إلى الإنفاق الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة: تمثل مؤشرات الحوكمة العالمية، ويمكن قياسها كما يلي:

(VA) المشاركة والمساءلة.

(PS): الاستقرار السياسي وغياب العنف.

(GE) فعالية الحكومة.

(RQ): جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.

(RL): سيادة القانون.

(CC): السيطرة على الفساد.

(B₀): الحد الثابت

(B₀, B₁, B₂, B₃, B₄, B₅, B₆) تمثل معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

(E) الأخطاء العشوائية.

(t): الحد الزمني

التحليل الوصفي والتقدير القياسي لمتغيرات الدراسة:

التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي:

وفيما يلي تقدم الدراسة تحليلاً لواقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وبالاعتماد على البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (1)، سيقدم الباحث تحليلاً وصفيًا لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (1) واقع مؤشرات الحوكمة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م):

تم الحصول على البيانات السنوية المتعلقة بالإنفاق الحكومي من قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطيني سنة 2020، وتم الحصول على البيانات السنوية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة العالمية من المصادر الرسمية المتمثلة في قاعدة بيانات البنك الدولي (The Worldwide Governance Indicators WGI)، نظراً لتوفر سلاسل زمنية طويلة تغطي البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة (1996 - 2020 م)، باعتبار أن فترة بداية الدراسة هي الفترة التي بدأت فيها المؤسسات الدولية بوضع مؤشرات كمية للحكومة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السنة/ المؤشر	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	جودة التشريعات	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
1996	-0.76	-1.54	-1.15	-0.89	-0.04	0.04
1997	-0.74	-1.54	-1.13	-0.88	-0.035	0.04
1998	-0.72	-1.54	-1.11	-0.88	-0.03	0.04
1999	-0.74	-1.54	-1.11	-0.89	-0.05	-0.02
2000	-0.77	-1.55	-1.18	-0.90	-0.08	-0.08
2001	-0.79	-1.6	-1.055	-0.935	-0.205	-0.2
2002	-0.81	-1.65	-1.00	-0.97	-0.33	-0.32
2003	-0.85	-1.30	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37
2004	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01
2005	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49

-0.30	-0.39	-1.01	-0.97	-1.73	-0.43	2006
-0.11	-0.62	-1.20	-1.10	-1.98	-0.68	2007
-0.44	-0.76	-1.12	-1.27	-2.00	-0.86	2008
-0.10	-0.31	-0.21	-0.67	-2.04	-0.95	2009
-0.11	-0.20	0.21	-0.37	-1.97	-0.82	2010
-0.45	-0.43	0.20	-0.59	-1.94	-1.01	2011
-0.25	-0.44	0.08	-0.71	-1.96	-0.94	2012
-0.25	-0.40	0.12	-0.73	-1.78	-0.93	2013
-0.28	-0.39	0.21	-0.49	-1.99	-0.88	2014
-0.45	-0.51	0.10	-0.47	-2.16	-0.99	2015
-0.15	-0.34	0.06	-0.64	-1.98	-1.09	2016
-0.03	-0.41	0.02	-0.40	-1.66	-1.03	2017
-0.19	-0.48	0.02	-0.76	-1.82	-0.92	2018
-0.33	-0.49	0.03	-0.74	-1.90	-1.03	2019
-0.55	-0.46	0.08	-0.64	-2.05	-0.83	2020

J). The Worldwide Governance Indicators, Update, Aggregate Governance Indicators 1World bank (2021-1996-2020.

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

وقد اعتمد الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، كما استعان الباحث بالأشكال البيانية لتوضيح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (2) أدناه يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة.

جدول (2): يوضح أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستقلة في الدراسة

يتضح لنا من الجدول (1)، أن جميع مؤشرات الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني ضعيفة، باستثناء مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، حيث ارتفع المؤشر إلى الموجب ليزيد عن الصفر، ما يتطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين هذه المؤشرات، وذلك من خلال تسليط الضوء على أسباب ضعف كل مؤشر على حده والعمل على معالجتها، وأن يتم ذلك بالتعاون والمشاركة مع كافة شرائح المجتمع، كما أكد على ذلك البنك الدولي الذي يعتبر "أن الحكم الجيد يتطلب العديد من الخطوات من جانب الحكومة ولكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل الشعب" (متاني، وآخرون، 2017).

المتغيرات المستقلة	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
المشاركة والمساءلة (VA)	25	0.836-	0.148	1.090-	0.430-
الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)	25	1.751-	0.265	2.160-	1.130-
فعالية الحكومة (GE)	25	0.849-	0.273	1.270-	0.370-
جودة التشريعات التنظيمية	25	0.457-	0.538	1.200-	0.210

وتطبيقها (RQ)					
0.030-	0.760-	0.193	0.323-	25	سيادة القانون (RL)
0.040	0.550-	0.180	0.214-	25	السيطرة على الفساد (CC)

حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني مؤكداً دعم عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة، وخارطة الطريق الرباعية إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وكذلك إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. في حين تبين تندي هذا المؤشر في العام 2008، حيث بلغت -2.00، وفي العام 2009، حيث بلغت -2.04، وفي العام 2020، حيث بلغت -2.05، عن باقي السنوات الأخرى لهذا المؤشر، يعزو الباحث ذلك إلى وجود الانقسام السياسي الفلسطيني والانقلاب الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة وانتشار الجريمة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك إعلان قوات الاحتلال الإسرائيلية الحرب على قطاع غزة في 2008 - 2009، وفي العام 2020 يرجع السبب إلى إعلان السيد رئيس دولة فلسطين حالة الطوارئ الصحية بسبب انتشار جائحة كورونا وما خلفتها من ضحايا بين أفراد المجتمع الفلسطيني. في حين كانت أدنى وأسوأ قيمة له في العام 2015، حيث بلغت -2.16. حيث يعزو الباحث ذلك إلى الأوضاع القائمة في فلسطين بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإغلاق والتفتيش وخاصة بعد وضع البوابات الإلكترونية في المسجد الأقصى، مما نتج عنها هبة الأقصى من قبل الشباب الفلسطيني ضد الاحتلال، وتزايدت المواجهات منذ عام 2015 على إثر نية الجماعات اليهودية المتطرفة تنفيذ مخططات التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى عبر جولات اقتحام للمستوطنين "أداء صلوات" بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى زعزعت الاستقرار السياسي في فلسطين. **فعالية الحكومة:** يتبين من الجدول (1) و(2) بأن قيمة الوسط الحسابي السنوي لمؤشر فعالية الحكومة الفلسطينية خلال الفترة (1996_ 2020 م) بلغ (-0.849) بانحراف معياري (0.273)، وأن هذا المؤشر بدأ بداية ضعيفة في الأعوام 1996 إلى 1999 يعزو الباحث لذلك أنه كانت هذه المرحلة هي بداية عمل السلطة الفلسطينية للمحافظات الفلسطينية

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

نستنتج من الجدول رقم (2)، أن أعلى المؤشرات الحوكمة في فلسطين تطبيقاً مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)، ويعزو الباحث إلى هذه النتيجة كونه المؤشر الوحيد من بين المؤشرات الستة الذي اتخذت قيمة موجبة مرتفعة بتقدير 0.210. بينما كانت أقل المؤشرات تطبيقاً في فلسطين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، حيث بلغت -2.160، وهذا يدل على الوضع السياسي في فلسطين ويعزو الباحث لذلك إلى وجود الانقسام السياسي بين شقين الوطن والانقلاب الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما يلي تحليل موجز لسلوك المؤشرات الستة للحكومة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م):

المشاركة والمساءلة: من خلال الجدول (1) و(2) يوضح بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر المشاركة والمساءلة في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) قد بلغ (-0.836) بانحراف معياري (0.148)، وقد أظهرت النتائج وجود تفاوت لقيمة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة حيث أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في العام 2006؛ حيث بلغت -0.43، ويعزو الباحث ذلك لأن في هذا العام تم إجراء الانتخابات التشريعية الثانية والتي شاركت فيها كافة الأحزاب الفلسطينية، كما أن هذا المقياس سار بشكل متذبذب حالياً، وأن أدنى قيمة وصل إليها هذا المؤشر كانت في العام، 2016 وبلغت -1.09، ويعزو الباحث ذلك إلى استمرار تراجع دور لجان المجلس التشريعي وغيابة في فلسطين، الأمر الذي أضعف المشاركة المجتمعية في صنع السياسات والقوانين، وأضعف الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية مما يؤثر على الأداء السلبي للحكومة الفلسطينية. **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** ومن خلال الجدول (1) و(2) يتبين بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في فلسطين خلال الفترة (1996_ 2020 م) بلغ (1.751 -) بانحراف معياري (0.265)، وأن هذا المؤشر أضعف المؤشرات الستة وأقل المؤشرات تطبيقاً في فلسطين؛ لأنه يدل على الوضع السياسي في فلسطين. فقد بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في العام 2004، وبلغت -1.13، يعزو الباحث لذلك إلى الاعتراف المتبادل بين

بعد اتفاقية أوسلو وبداية المرحلة الانتقالية مما يدل ذلك على ضعف فعالية الحكومة ثم بعد ذلك تراجع الدور الحكومة في عام 2003 ليصل إلى نسبة -1.18، ويرجع السبب في ذلك إلى أعقاب فترة الاجتياحات الإسرائيلية التي استمرت في الضفة الغربية، وبداية الضغط على رئيس دولة فلسطين الراحل ياسر عرفات من أجل استحداث منصب رئيس الوزراء ليتم تسليم الحكومة وبدأ تفعيل دور الحكومة في العام 2004 ويصل المؤشر إلى -0.78، كما انه في بداية العام 2005 بدأت مرحلة الانقلاب الأمني وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية في السيطرة على الأحداث القائمة وبدأ مؤشر فعالية الحكومة في التراجع ليصل إلى -1.06، وفي عام 2006 ارتفع المؤشر ليصل إلى -0.97، وذلك بداية مرحلة الانتخابات، وبعد ذلك تراجع المؤشر في عام 2007 ليصل إلى -1.1 حتى بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية وعصيان الموظفين في فترة فرض الحصار على الحكومة المشكلة وتزايد التوترات في البيئة الفلسطينية ونشوب الانقلاب الأمني ليصل المؤشر إلى أدنى مستوياته عام 2008، حيث بلغت قيمته -1.27، وبعد الانقسام الحاصل بين حكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية ليبدأ ارتفاع دور الحكومة وانتعاشه وفرض السيطرة من كل حكومة على الجزء الذي تحكمه ويصل إلى أعلى مستوياته عام 2010 حيث بلغت -0.37، ثم بدأ بالتراجع في الأعوام من 2011 - 2013، وتحسن في الأعوام 2014 - 2015 - 2017، في حين تراجع في الأعوام 2016 - 2018 - 2019 - 2020، مما يدل على ضعف أداء الحكومة الفلسطينية وعدم استقراره. **جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها:** يوضح الجدول (1) و(2) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر جود التشريعات في فلسطين خلال الفترة (1996_2020 م). نحو (-0.457) بانحراف معياري (0.538)، وأن أدنى قيمة لهذا المؤشر في العام 2007، حيث بلغت -1.20، في حين كان هنالك ضعف وتراجع في هذا المؤشر في الفترة 1996 - 2009، ويعزو الباحث في ذلك بسبب حل المجلس التشريعي ليتم بعد ذلك اصدار عدد من القرارات بقوانين عن رئيس دولة فلسطين، الأمر الذي مهد للسلطة التنفيذية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالتحكم في قطاع غزة والضفة الغربية بخصوص الموازنة العامة إقراراً وتنفيذاً دون رقابة، ثم تحسن في العام 2010، في حين يلاحظ أن هذا المؤشر الوحيد من بين

المؤشرات الستة الذي اتخذت قيمة موجبة وذلك في الفترة 2010 - 2020، وهو أعلى المؤشرات تطبيقاً في فلسطين، وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في كل من العامين 2010 و2014 بتقدير 0.21، ويعزو الباحث لذلك أن هذا المؤشر يدل على أن نصوص القوانين قد تكون جيدة، ولكن هناك مشكلة في التطبيق، وفي سيادة القانون، حيث كان المجلس يمارس دوره في قطاع غزة باجتماع كتلة التغيير والإصلاح وإقرار مجموعة من القوانين، وفي الضفة الغربية مارس رئيس دولة فلسطين دور المجلس في إصدار القوانين. **سيادة القانون:** يوضح الجدول (1) و(2) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر سيادة القانون خلال الفترة (1996 - 2020 م) حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر سيادة القانون خلال هذه الفترة نحو (0.323 -) بانحراف معياري (0.193)، وأن سلوك هذا المؤشر هي غير مستقرة ومتذبذبة خلال الفترة 1996 - 2020، وكانت أدنى قيمة له في العام 2008، حيث بلغت -0.76، يعزو الباحث ذلك إلى تداخل الاختصاصات والانقلاب الأمني وارتفاع معدل الجريمة ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض سيطرته وهيمنته على الأراضي الفلسطينية وتقطيع الأوصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك حالة الانقسام الفلسطيني السياسي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ما ترتب عليه العديد من الفراغات التي شكلت ضربة في سيادة القانون، وغياب المجلس التشريعي المناط به مهمة المتابعة والرقابة على عمل الحكومة وإصدار التشريعات، حماية إلى ما نتج عن غياب المجلس التشريعية من تغييب الكثير من التشريعات والقوانين وهذا ما يدل على ضعف تطبيق سيادة القانون في القطاع العام الفلسطيني خلال هذه الفترة. وبلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في العام 1998، حيث بلغت -0.03، يعزو الباحث ذلك بسبب مطالبة بعض من منظمات الحقوقية والقانونية في ظل تعدد الأنظمة المنظمة للقضاء بضرورة إصدار قانون السلطة القضائية، حيث قامت السلطة التشريعية بإقرار قانون السلطة القضائية بتاريخ 1998/11/5، إلا أن رئيس السلطة لم يصادق عليه، وبقي كذلك حتى تمت المصادقة عليه عام 2002، حيث اعتبر هذا الإنجاز خطوة مهمة إلى الأمام والذي أعطى دفعة كبيرة لمبدأ سيادة القانون وإقامة العدل في تلك الفترة. **السيطرة على الفساد:** يبين الجدول (1) و(2) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (1996 - 2020 م) حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر السيطرة على الفساد في فلسطين خلال فترة

تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): دراسة قياسية

والاهتمام في موضوع محاربة الفساد في الأراضي الفلسطينية منذ العام 1997 وذلك بسبب نشر تقرير هيئة الرقابة للعام 1996 والذي وضع بعض من مجالات إهدار المال العام؛ الأمر الذي أدى إلى تقديم استقالة الحكومة في العام 1998 وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وفي العام 2004 زاد الاهتمام الرسمي في قضايا الحد من الفساد.

وتقدم الدراسة أيضاً تحليلاً لواقع تطور النفقات الحكومية الفلسطينية خلال الفترة (1996 - 2020 م)، والجدول رقم (3) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (3)، تطور النفقات الحكومية الفلسطينية خلال الفترة (1996 - 2020 م) بالمليون دولار

الدراسة نحو والذي يمثل المتغير المستقل وبلغ (-0.214) بانحراف معياري (0.180)، وكانت أقل قيمة (-0.55) وذلك في عام 2020 م، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى بداية انتشار جائحة كورونا مما نتج عنها عرقلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى تدخل الغرفة التجارية في قرارات الحكومة الفلسطينية في إدارة شؤون البلاد وخاصة التدخل في أمر منع المركبات التجارية التنقل بين محافظات الوطن، مما نتج عن ذلك سوء استعمال السلطة وكذلك تغطي الرشوة بين بعض المسؤولين في السلطة وعدم قدرة الدولة على سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة وكذلك على السيطرة على الفساد في هذه الفترة. بينما بلغت أعلى قيمة (0.04) في الأعوام (1996، 1997، 1998 م)، حيث يعزو الباحث لهذه النسبة لبداية عمل السلطة الفلسطينية حيث بدأ التعزيز الوطني

السنة	النفقات الجارية وصافي الاقراض	رواتب وأجور	نفقات غير الأجر (تشغيلية، تحويلية، رأسمالية عادية)	صافي الإقراض	النفقات التطويرية	إجمالي الإنفاق الحكومي PEX	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي $\frac{PEX}{GDP}$
1996	829.8	403.1	426.6	0.0	242.3	1,072.1	5,483.5	0.19
1997	867.8	470.1	397.7	0.0	262.3	1,130.1	6,287.8	0.17
1998	838.9	466.8	372.1	0.0	235.8	1,074.7	7,189.1	0.14
1999	942.5	518.6	423.9	0.0	239.4	1,181.9	7,784.4	0.15
2000	1,199.0	622.0	577.0	0.0	469.0	1,668	7,118.4	0.23
2001	1,095.0	678.0	417.0	0.0	340.0	1,435	6,455.6	0.22
2002	994.0	642.0	352.0	0.0	252.0	1,246	5,649.4	0.22
2003	1,240.0	743.0	324.0	173.0	395.0	1,635	6,441.2	0.25
2004	1,528.0	870.0	501.0	157.0	0.0	1,528	7,853.4	0.19
2005	1,994.0	1,001.0	649.0	344.0	287.0	2,281	8,740.1	0.26
2006	1,426.0	658.0	392.0	376.0	281.0	1,707	8,653.0	0.19
2007	2,567.0	1,369.0	663.0	535.0	310.0	2,877	8,980.8	0.32
2008	3,272.7	1,770.8	1,055.0	446.9	215.0	3,487.7	9,648.0	0.36
2009	2,919.6	1,423.2	1,141.7	354.7	185.9	3,105.5	10,477.1	0.29
2010	2,931.3	1,563.9	1,127.1	240.3	272.2	3,203.5	11,082.4	0.28
2011	2,960.7	1,679.0	1,142.7	139.0	296.2	3,256.9	12,146.4	0.26

0.25	12,886.9	3,258.1	211.0	277.2	1,212.2	1,557.7	3,047.1	2012
0.25	13,492.4	3,419.1	168.4	211.2	1,225.7	1,813.8	3,250.7	2013
0.26	13,471.1	3,606.8	160.9	287.4	1,259.0	1,899.6	3,445.9	2014
0.25	13,972.4	3,621.4	176.4	300.5	1,352.3	1,759.5	3,445.0	2015
0.25	15,211.0	3,878.2	216.5	269.8	1,421.0	1,927.2	3,661.7	2016
0.26	15,426.9	4,052.7	257.9	265.9	1,533.4	1,953.6	3,794.8	2017
0.25	15,616.2	3,936.9	276.9	268.2	1,688.0	1,657.8	3,660.0	2018
0.24	15,829.0	3,859.9	200.0	319.8	1,589.6	1,677.6	3,659.9	2019
0.29	14,037.4	4,123.7	168.8	351.1	1,659.4	1,890.9	3,954.9	2020

المصدر: سلطة النقد الفلسطيني (2021). البيانات السنوية. [/https://www.pma.ps/ar](https://www.pma.ps/ar)

جدول (4)، يوضح أهم نتائج التحليل الوصفي للإنفاق الحكومي كمتغير تابع في الدراسة

المتغير التابع	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	أقل قيمة	أعلى قيمة
إجمالي الإنفاق الحكومي (PEX)	25	2,626	1,072.1	4,123.7
النفقات الجارية	25	2,381	829.8	3,954.9
رواتب وأجور	25	1,241	403.1	1,953.6
نفقات غير الأجور (تشغيلية، تحويلية، رأسمالية عادية)	25	916.1	324	1,688
صافي الإقراض	25	212.7	0	535
النفقات التطويرية	25	244.8	0	469
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	25	10,397	5,483.5	15,829
نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي (PEX/ GDP)	25	0.241	0.14	0.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

والموظفين وكذلك بسبب ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي ما أدى ذلك إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي في إيرادات المقاصة وتحصيلها إلى الجانب الفلسطيني، وكذلك الاعتماد على المنح والمساعدات في بداية نشوء السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية. النفقات الجارية: يتبين من الجدول (3) و(4) بأن الوسط الحسابي للنفقات الجارية بلغت 2,381 مليون دولار، وكانت أقل قيمة لها خلال الفترة (1996 - 2020 م)، 829.8 مليون دولار عام 1996، وكانت أعلى قيمة لها في العام 2020، حيث بلغت 3,954.9 مليون دولار، ويعزو الباحث هذا الارتفاع للإنفاق الجاري خلال هذا العام نتيجة قيام الحكومة الفلسطينية بتعيين طواقم تعليمية جديدة، ودفع غلاء معيشة للموظفين العموميين، حماية إلى عودة بعض الموظفين لوظائفهم

إجمالي الإنفاق الحكومي: حيث يتضح لنا من الجدول رقم (3) والجدول رقم (4) أن قيمة الوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق الحكومي (2,626) مليون دولار خلال الفترة (1996 - 2020)، وكانت أعلى قيمة لمستوى إجمالي الإنفاق الحكومي حيث بلغت نحو (4,123.7) مليون دولار وذلك في العام 2020 ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا العام كان ذروة انتشار فيروس كورونا والذي تطلب زيادة في النفقات العامة للمؤسسات الحكومية جميعها بشكل عام من أجل تعزيز الالتزام بالإجراءات الوقائية والحد من تفشي الفيروس بينما بلغت أدنى قيمة لإجمالي الإنفاق الحكومي نحو (1,072.1) مليون دولار في العام 1996، يعزو الباحث لذلك إلى بداية عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وقلة الكوادر

بناء على تسويات الحكومة لأوضاعهم، كما قامت الحكومة بتعيين طواقم طبية جديدة وذلك لمواجهة الازمة الصحية وتقشي وباء كورونا. الرواتب والأجور: كما يوضح الجدول (3) و(4) بأن الوسط الحسابي للرواتب والأجور قد بلغ 1,241 مليون دولار، كما بلغت أقل قيمة لها في العام 1996 بقيمة 403.1 مليون دولار، ففي العام 2003 زادت قيمة بند الرواتب والأجور بمقدار 743.0 مليون دولار مقارنة بالعام 1996، يعزو الباحث لذلك لبداية عمل السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو حيث اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة التوظيف الحكومي، مما ساهم في رفع فاتورة الرواتب والأجور، وفي العام 2006 نلاحظ انخفاض في بند الرواتب والأجور بقيمة 658.0 مليون دولار، وذلك يعود إلى أن الموظفين في القطاع العام لم يحصلوا على رواتبهم وذلك بسبب تعطيل إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة للحكومة الفلسطينية، ثم واصل ارتفاعه حتى وصل إلى أعلى قيمة له وهي 1,953.6 مليون دولار في عام 2017، ويعزو الباحث إلى ارتفاع بند الرواتب والأجور في عام 2017 خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة نتيجة الارتفاع في الأجور والرواتب بسبب تعيين موظفين جدد على الكادر الحكومي وتعيين وتوظيف طواقم جديدة لقطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن)، من أجل المحافظة على أمن دولة فلسطين، إضافة إلى العلاوات الممنوحة للموظفين بدل غلاء المعيشة والعلاوات السنوية. نفقات غير الأجور (تشغيلية، تحويلية، رأسمالية عادية): فيبين من خلال الجدول (3) و(4) بأن الوسط الحسابي قد بلغ 916.1 مليون دولار، وكانت أقل قيمة بلغت 324.0 مليون دولار في عام 2003، يعزو الباحث لذلك التراجع الكبير في مستوى نفقات غير الأجور على خلفية تراجع الإنفاق على معظم مكوناته، حيث تراجع الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو 379.9 مليون شيكل (أو ما يعادل 20.1%) ليبلغ 1,506.9 مليون شيكل، كما انخفض حجم الإنفاق التحويلي بنحو 101.2 مليون شيكل (أو ما يعادل 3.7%) ليبلغ 2,655.0 مليون شيكل في عام 2013، وتوزع الإنفاق التحويلي بين الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 997.0 مليون شيكل، ومساعدات العائلات غير المقتردة بنحو 560.7 مليون شيكل، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 443.3 مليون شيكل، ومساعدات السجناء والمعتقلين بقيمة 233.9 مليون شيكل، وإعانات البطالة بنحو 214.0 مليون شيكل، وحظيت تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية

والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات بمبلغ 206.1 مليون شيكل، في حين انخفضت النفقات الرأسمالية الصغرى (قليلة الحجم) بنحو 13% لتبلغ 18.3 مليون شيكل عام 2013، مقارنة بنحو 19.6 مليون شيكل العام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، 2014). وكانت أعلى قيمة لها في العام 2018، حيث بلغت قيمتها 1,688.0 مليون دولار، ويعزو الباحث أنه جاءت هذه الزيادة في النفقات غير الأجور على خلفية زيادة النفقات التحويلية بشكل أساسي، حماية إلى ارتفاع نفقات استخدام السلع والخدمات، والنفقات الرأسمالية العادية، فيما انخفض الإنفاق على المساهمات الاجتماعية ومدفوعات الفائدة وذلك في العام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2018). صافي الإقراض: يلاحظ الباحث من خلال الجدول (3) و(4) بأن قيمة الوسط الحسابي لصافي الإقراض بلغت 212.7 مليون دولار، وكانت أقل قيمة لصافي الإقراض بلغت قيمتها 0.0 مليون دولار في عام 1996 حتى 2002 على التوالي، يعزو الباحث ذلك إلى بداية عمل المؤسسات الفلسطينية وكذلك تدهور مستوى الاقتصاد الفلسطيني بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في هذه الفترة، وكانت أعلى قيمة لها في عام 2007، والتي بلغت قيمتها 535.0، ويعزو الباحث هذه الزيادة في صافي الإقراض وذلك إلى جلاء الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة على المستويين العالمي والمحلي من ناحية، وعدم تمكن هيئات الحكم المحلي خاصة في قطاع غزة من تغطية جزء كبير من فواتير الكهرباء من ناحية أخرى، وبذلك يكون هذا الزيادة في هذا البند قد استنزف جزء غير بسيط من الموارد المالية المتاحة من موازنة دولة فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2008). النفقات التطويرية: وكانت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي النفقات التطويرية خلال هذه الفترة (1996 - 2020 م) الموضحة في الجدول (3) و(4)، هي 244.8 مليون دولار، وكانت أقل قيمة لإجمالي النفقات التطويرية هي 0.0 مليون دولار في عام 2004، يعزو الباحث السبب في انخفاض حجم المساعدات والمنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية، وكذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى وانخفاض حجم الدعم المالي المقدم من الدول المانحة وتباين حجم المنح والمساعدات الخارجية في العام 2004 لارتباطها بالوضع السياسي الفلسطيني، وكذلك بسبب سياسات الإغلاق والقيود الإسرائيلية المستمرة على المدن الفلسطينية دون محاولات لتحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على ذلك واصلت السلطات الإسرائيلية الإفراج الجزئي والمحدود عن ضريبة القيمة المضافة

المحصلة نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بدوره وجه ضربة لقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على ضخ أي كميات من السيولة من حيث المشاريع والمساعدات الطارئة لإحداث تحسينات في الاقتصاد المحلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2004). وكانت أعلى قيمة لها في عام 2000، حيث بلغت 469.0 مليون دولار، يعزو الباحث لهذه النتيجة إذ لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، في ظل قلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، وفي المقابل فإن معظم الإنفاق الحكومي يتركز في الإنفاق الاستهلاكي من (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام السلع والخدمات، وغيرها من النفقات الاستهلاكية الأخرى)، والتي من المتوقع أن يكون أثرها ضعيفاً على النمو في المدى المتوسط والبعيد. كما يلاحظ الباحث استمرارية التراجع في الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي التطويري خلال الفترة (2006 - 2020 م)، حيث شهدت تراجعاً حاداً من 281.0 مليون دولار في عام 2006، إلى 168.8 في عام 2020، وفي المقابل ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي الجاري من 1,426.0 في عام 2006، إلى 3,954.4 مليون دولار في عام 2020، في نفس العامين على التوالي كما هو موضح في الجدول أعلاه، ويعزو الباحث في ذلك إلى استمرار الضغوط الاجتماعية والمالية على الموازنة العامة الفلسطينية، والتي انعكست في تعميق عملية التحويل لمخصصات الإنفاق الحكومي التطويري لمصلحة الإنفاق الحكومي الجاري تحت ضغط فاتورة الأجور والرواتب والمدفوعات التحويلية الاجتماعية، والتي أدت إلى تحويل الموازنة العامة الفلسطينية إلى موازنة جارية تقريباً تهيمن الرواتب والأجور على نصفها أو أكثر في بعض السنوات. **الناتج المحلي الإجمالي:** كما بلغ الوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي نحو 10,397 مليون دولار، بينما شهدت الفترة من 2016 إلى 2019 أعلى مستويات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول (3) و(4)، حيث بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي نحو (15,829.0) وذلك في العام 2019، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الفلسطيني حافظ على استقرار النمو بالرغم من الأزمة المالية التي حلت على الاقتصاد، والتي شهدت احتجاجاً لأموال المقاصة لأكثر من 6 أشهر متتالية، حيث ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 1.2% مقابل ثبات في قطاع غزة خلال العام

2019 مقارنة بالعام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2019). حيث ساهم ثبات معدل الناتج المحلي الإجمالي في النمو خلال هذه الفترة، بينما بلغت أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي نحو (5,483.5) وذلك في العام 1996م. ويعزو الباحث تدني هذه القيمة إلى أن هذا العام شهد بداية استقرار السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو والذي اعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية. **نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي:** ويتبين لنا من خلال الجدول (3) و(4)، بأن الوسط الحسابي السنوي لمتغير إجمالي الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين والذي يمثل المتغير التابع بلغ (0.241)، وكانت أقل قيمة حسب نسبة مساهمة إجمالي الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (0.14) وذلك في عام 1998م، يعزو الباحث ذلك بسبب التغييرات التي طرأت على بنى الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة ويعود ذلك أيضاً لتركبة للاحتلال الإسرائيلي واستمرارية نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة الانتقالية، حيث تميزت هذه المرحلة بالاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية بدلاً من تنوع وإثراء مصادر الدخل المحلية. بينما بلغت أعلى قيمة لمساهمة الإنفاق الحكومي (0.36) في عام 2008 م، يعزو الباحث لذلك إلى زيادة النفقات التحويلية التي صرفت للعاطلين عن العمل والفقراء خلال العام 2008، حماية إلى ارتفاع النفقات التشغيلية حيث بلغت فاتورة الأجور والرواتب 1770.8 مليون دولار مقارنة بالعام 2007 التي بلغت 1369.0 مليون دولار، وذلك بسبب شمولها مدفوعات متأخرات رواتب موظفي القطاع العام إلى جانب ارتفاع مخصصات النقل للموظفين وذلك راجع إلى ارتفاع تكاليف المواصلات.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن تدني حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية والاعتماد على تمويلها من المنح والمساعدات الخارجية يعود بشكل أساسي إلى تضخم فاتورة الرواتب والأجور من جهة، واعتماد السلطة الفلسطينية المفرط على المساعدات الخارجية من جهة أخرى، وحماية إلى ذلك الإجراءات الإسرائيلية والممارسات العدوانية التي استهدفت من خلالها تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتدمير كافة مقومات الصمود والبناء وما ترتب على ذلك من ازدياد معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وتردي الأوضاع المعيشية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تغيير مسار الإنفاق بشكل عام والمساعدات الخارجية بشكل خاص

نحو أعمال الإغاثة بدلاً من توجيهها نحو الإنفاق على المشاريع التطويرية.

- التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة:

- نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

قام الباحث باختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختباري (ADF - Augmented Dickey Fuller) و (Phillips Perron - PP) واختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى، وعلى أساس الفرق الأول (1st)

(Difference) وعلى أساس الفرق الثاني (2^{ed} Difference)، أنظر الجدول رقم (5).

الجدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

النتيجة	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**5.33-	2.05-	---	-	2.08-	المشاركة والمساءلة (VA)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**3.46-	1.65-	---	-	2.10-	الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**9.52-	2.00-	---	-	2.15-	فعالية الحكومة (GE)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**3.93-	1.00-	---	-	1.00-	جودة التشريعات (RQ)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**8.81-	1.99-	---	-	2.23-	سيادة القانون (RL)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	-	-	---	-	2.81-	السيطرة على الفساد (CC)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**15.70	*3.45	---	-	-	الحوكمة مجتمعة (IQI)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**10.93	*3.14	---	-	*3.22	

وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

- اختبار فترات التباطؤ الزمني للنموذج: قام الباحث بتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني على معايير (AIC, SC, HQ) قبل إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

وقبل القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات للدراسة، علينا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني الكلية لنموذج الدراسة حيث

* معنوية عند مستوى 5%، ** معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon:1996).

يتضح من الجدول رقم (5) أن جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية ساكنة ومستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى باستثناء متغير السيطرة على الفساد والحوكمة مجتمعة سكنت عن المستوى،

هناك معياران مهمان لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وهما معيار (AIC) و (SC).
جدول (6): يوضح عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	AIC	SC	HQ
0	-3.603252*	-3.556049*	-3.603755*
1	-3.523882	-3.429476	-3.524888
2	-3.390556	-3.248946	-3.392065
3	-3.309686	-3.120873	-3.311697
4	-3.240037	-3.00402	-3.242551

التي ترتبط بعلاقة طويلة الأجل، وبناء على نتائج اختبار جذر الوحدة فإن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، ويمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون والمتمثل في اختبار الاثر (Trace).
الجدول (7)، نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات النموذج

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.
المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج **Eviews**، ويتضح من الجدول رقم (6) وحسب أغلبية المعايير فإن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج الدراسة هي عند الدرجة (0) عند المستوى ذو الدلالة الإحصائية عند 0.05، وبناء على ذلك يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال طريقة (جوهانسون).

- نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة: يشترط الاختبار التكامل المشترك بأن تتكامل المتغيرات من الدرجة نفسها

اختبار الأثر Trace Test			
قيمة الاختبار Statistics	القيمة الحرجة (Critical value)	فرض عدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	
		الفرض البديل H_1	المشترك
**305.40	**125.61	$r > 0$	$r = 0$
**200.73	**95.75	$r > 1$	$r \leq 1$
**124.41	**69.81	$r > 2$	$r \leq 2$
**74.78	**47.85	$r > 3$	$r \leq 3$
**35.93	**29.79	$r > 4$	$r \leq 4$
2.84	15.49	$r > 5$	$r \leq 5$
*Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value			
قيمة الاختبار Statistics (Max - Eigen)	القيمة الحرجة (Critical value)	فرض عدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	
		الفرض البديل H_1	المشترك
**104.66	**46.23	$r > 0$	$r = 0$
**76.32	**40.07	$r > 1$	$r \leq 1$

$r > 2$	$r \leq 2$	**33.87	**49.62
$r > 3$	$r \leq 3$	**27.58	**38.85
$r > 4$	$r \leq 4$	**21.13	**24.02
$r > 5$	$r \leq 5$	14.26	9.07
*Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج **Eviews**،

وتشير النتائج بالجدول رقم (7) حيث كانت نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على ان عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r = 0$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($r \leq 1$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 1 متجه للتكامل ($r > 1$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل على الأكثر ($r \leq 2$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 2 متجه للتكامل ($r > 2$)، اما نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود ثلاثة متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 3$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 3 متجهات للتكامل ($r > 3$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود اربعة متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 4$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 4 متجه للتكامل ($r > 4$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود 5 متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 5$) غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونستج وجود تكامل مشترك 4 على الأكثر بين متغيرات الدراسة.

- نتائج تشخيص صلاحية النموذج المقدر المعتمد: في ظل الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة يشترط ذلك عليها إجراء بعض الاختبارات

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
LM	0.226	0.892

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج **Eviews**

2. اختبار مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر: تم اختبار مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر باستخدام اختبار

الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية جودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير وللتحقق من شروط المربعات الصغرى تم اجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي):

استقلال حدو الخطأ او خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم التأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة باستخدام اختبار (DW)، علماً بأن قيمة اختبار داربون واتسون (DW) تتراوح بين 0 و4، وكلما اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي إيجابي، في حين انها إذا اقتربت من الأربعة يكون هناك ارتباط ذاتي سلبي، بينما عندما تقترب من القيمة 2 لا يوجد ارتباط ذاتي (Demirer, & et.al, 2018: 51)، وفي هذا النموذج بلغت قيمة الاختبار المحسوبة (2.036) وهي قيمة قريبة من القيمة 2 مما يدعم قبول الفرضية التي تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 12)، ويؤكد ذلك نتيجة اختبار (LM) التي بلغت (0.226) باحتمال (0.892) وهو أكبر من مستوى 0.05 ممكن يؤكد لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، والجدول (8) يوضح نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

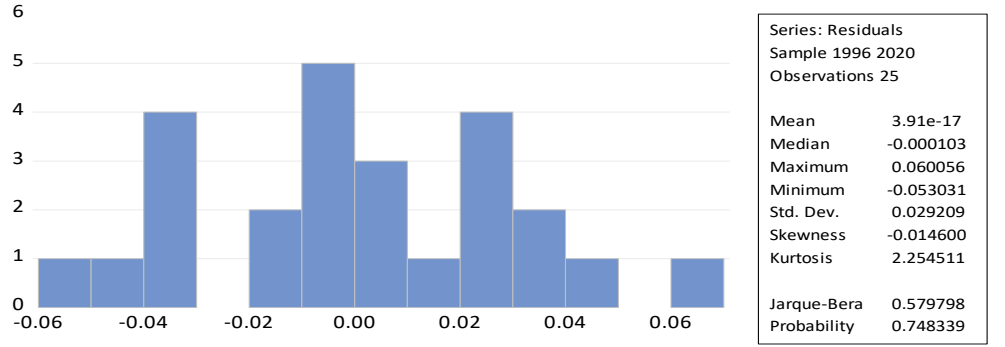
جدول (8): نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

(One Sample T-test) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي (T = 0.079) باحتمال (P-value = 0.937) وهو أكبر من 0.05 مما يدعم قبول الفرضية

جدول (9): نتائج اختبار T لمساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
T-test of hypothesis	0.079	0.937

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.
3. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغير الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتائج تشير أن قيمة الاختبار تساوي (0.579) باحتمال (P-value =)



وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على ان حدود الخطأ متجانسة، والجدول (10) يوضح نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

جدول (10): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حدود الخطأ

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
Breusch-Pagan-Godfrey	9.798	0.133

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.
4. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): شرط تجانس حدود الخطأ يقصد به ثبات تباين حدود الخطأ، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي (F = 16.174) باحتمال (P-value = 0.302)

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.
5. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض (عدم وجود ازدواج خطي): شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض يقصد به عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة فيما بينها واختلال هذا الشرط يسبب مشكلة الازدواج الخطي، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) حيث أن متوسط معامل تضخم التباين بلغ (4.701) وهو أقل من 5 وبشكل عام معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة 10 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في النموذج (البحيصي، 2018)، مما يدعم جودة النموذج المقدر (انظر نتائج الجدول رقم (11):

Variance Inflation Factors	
Date: 02/20/23	Time: 21:14
Sample: 1996 2020	
Included observations: 25	

	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
VA	0.005371	85.03563	2.495292
PS	0.001670	115.1356	2.488805
GE	0.004872	84.93675	7.692382
RQ	0.001869	20.03427	11.43547
RL	0.003127	9.681207	2.476363
CC	0.002364	4.006778	1.618786
C	0.008110	178.2285	NA

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

يوضح نتائج الجدول رقم (11) أنه أظهرت قيم معامل تضخم التباين لمؤشرات الدراسة (المشاركة والمساءلة = 2.495، الاستقرار السياسي وغياب العنف = 2.488، فعالية الحكومة = 7.692، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها = 11.435، سيادة القانون = 2.476، السيطرة على الفساد = 1.618) وبلغ قيمة تضخم التباين للمتغير جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها أكبر من 10 وهذا يعتبر مقبول ولا يمكن حذفها من تحليل النتائج وذلك حسب دراسة (O'brien, 2007).

ومن خلال ما تقدم نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وبدقة عالية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع.

- نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي للدراسة واختبار فرضياتها

- نتائج تقدير معاملات الأثر بين متغيرات الدراسة:

وفيما يلي سوف يتم عرض تفسير نتائج النموذج وفقاً للفرضيات الفرعية للدراسة، وجاءت النتائج في النموذج كما مبين في الجدول (18) أدناه.

$$PEX/GDP=0.036-0.114 VA-0.048 PS+0.062 GE-0.058 RQ-0.125 RL-0.045 CC$$

وللإجابة على الفرضيات الفرعية قام الباحث باختبار تحليل

الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضيات والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (12) يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة للفرضيات الفرعية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-0.114622	0.073289	-1.563961	0.1352
PS	-0.048241	0.040869	-1.180377	0.2532
GE	0.062368	0.069797	0.893556	0.3834
RQ	-0.058710	0.043227	-1.358201	0.1912
RL	-0.125201	0.055918	-2.238996	0.0380
CC	-0.045300	0.048619	-0.931725	0.3638
C	0.036302	0.090055	0.403115	0.6916
R-Square = 0.664, Adjusted R-square = 0.552,				
DW = 2.036, F-statistics = 5.934, Prob (F) = 0.001				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر مؤشر المشاركة والمساءلة تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في

فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): لقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير إيجابي لمؤشر المشاركة والمساءلة (VA) على ترشيد الإنفاق الحكومي، وهذه النتيجة تثبت رفض فرضية الدراسة

لأن قيمة مستوى الدلالة 0.135 وهي أكبر من 0.05، حيث بلغت قيمة الأثر -0.114 وهذا يعني أن زيادة تطبيق المشاركة والمساءلة بنسبة 1% أي بشكل أفضل سوف يؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة -11.4%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر المشاركة والمساءلة على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). ويرى الباحث بأنه يمكن تفسير هذه النتيجة أن عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر المشاركة والمساءلة على تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي يعود إلى عدم وجود برامج شفافة تمنح المواطنين المشاركة بشكل مباشر في الخطط الاستراتيجية للحكومة، أيضاً يعود ذلك إلى عدم وجود حرية مطلقة للتعبير عن الرأي في المجتمع الفلسطيني وهذا بسبب التوترات الجيوسياسية التي يعاصرها المجتمع الفلسطيني التي تضعف وتحجم دور المواطن وتهمش مؤشرات المشاركة والمساءلة، مما يتطلب من الحكومة الفلسطينية زيادة الأثر لمؤشر المشاركة والمساءلة من خلال منح المواطنين الإشراف في الخطط الاستراتيجية في الدولة ووجود برامج شفافة؛ والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عمران، وموارد، 2015) التي تشير إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر المشاركة والمساءلة والإنفاق على التعليم. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (جلولي، وآخرون، 2019) والتي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي لمؤشر المشاركة والمساءلة على الإنفاق الحكومي.

نتائج الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): بينت النتائج في الجدول رقم (12)، بأنه لا يوجد تأثير إيجابي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) على ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك لأن مستوى الدلالة 0.253 وهي أكبر من 0.05، حيث بلغت قيمة الأثر -0.048 وهذا يعني أن زيادة تطبيق مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة 1% بشكل أفضل سوف يؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة -4.8%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). ويرى الباحث أن عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف؛ ينتج

عن غياب الاستقرار السياسي وضعف الأمن في الأراضي الفلسطينية، حيث تضطر الدولة إلى زيادة عدد أفراد الشرطة مثلاً إذا كان هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي وازدياد في حالات العنف، وهذا ما يكلف الدولة المزيد من المعدات الأمنية والأسلحة الرادعة وغيرها من الإجراءات التي تساهم في تعزيز الاستقرار والأمن، ولكن في حالة وجود حالة من الاستقرار السياسي وغياب للعنف تقوم الدولة بتخفيف الإجراءات الأمنية وتقليص دوريات الشرطة وقوات حفظ الأمن وبالتالي يكون هناك تخفيض إجمالي الإنفاق الحكومي، أي تحقيق مستوى متقدم من تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي المخصص لتحقيق الاستقرار السياسي والقضاء أو الحد من العنف، وبالتالي يتطلب من الحكومة الفلسطينية زيادة الأثر لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والذي يؤدي إلى حالة من الاستقرار والأمن وكذلك تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (جلولي، وآخرون، 2019) والتي أشارت إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي له أثر سلبي على الإنفاق الحكومي، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (عمران، وموارد، 2015) التي أفادت بأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف له تأثير قوي على الإنفاق على التعليم إلا أنها غير معنوية. وقد يعلل هذا الاختلاف بأن هذه الدراسة تختص بالإنفاق على التعليم مقارنة بالدراسة الحالية التي تنطبق على الإنفاق الحكومي العام والذي يعتبر الإنفاق على التعليم والإنفاق على الأمن والحماية جزء كبير منه.

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر مؤشر فعالية الحكومة تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): أظهرت النتائج بأنه لا يوجد تأثير إيجابي لمؤشر فعالية الحكومة (GE) على ترشيد الإنفاق الحكومي، وبالتالي تثبت هذه النتيجة رفض فرضية الدراسة، وبلغ قيمة مستوى الدلالة عند 0.383 وهي أكبر من 0.05، حيث بلغت قيمة الأثر +0.062 وهذا يعني أن زيادة تطبيق فعالية الحكومة بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة +6.2%، على الرغم من عدم معنويتها إلا أنه أظهرت قيمة الأثر +0.048، ووجود تأثير قوي لمؤشر فعالية الحكومة على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). ويرى الباحث من وجود تأثير قوي ذو دلالة غير معنوية لمؤشر فعالية الحكومة؛ يعود لأسباب خارجية غير مدرجة بالنموذج، وقد تكون

هذه النتيجة ناجمة عن أن الحكومة الفلسطينية تجد صعوبة كبير في تطبيق سياستها واستراتيجياتها بشكل فعال وهذا ما يجعل من فعالية الحكومة بمؤسساتها وأفرادها اتجاه الوضع العام ضعيف جداً، وهذا ما نلاحظه من خلال تدنى مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للمواطنين، وغيرها من الأسباب التي تثبت عدم فعالية الحكومة، وقد يعود هذا الأمر إلى العوامل السياسية والاقتصادية الراهنة كالاحتلال والانقسام الفلسطيني الذي قد يشكلان دوراً أساسياً في إعاقة فعالية الحكومة وتقييد سلطتها وبالتالي ضعف العمل على تعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة داخل المؤسسات والمنظمات الفلسطينية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (جلولي، وآخرون، 2019) والتي خلصت بوجود أثر سلبي لفعالية الحكومة على الإنفاق الحكومي. وهذه عكس نتيجة الدراسة الحالية. نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: يؤثر مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): كشفت النتائج عدم وجود تأثير إيجابي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية (RQ) وتطبيقها على ترشيد الإنفاق الحكومي، وهذه النتيجة تشير إلى رفض فرضية الدراسة وبلغ قيمة مستوى الدلالة 0.191 وهي أكبر من 0.05 وبلغت قيمة الأثر -0.058 وهذا يعني أن زيادة تطبيق جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة -5.8%، وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة غير معنوية لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). ويرى الباحث بأن الوصول لهذه النتيجة يعود لأسباب عدة منها تداخل وترابط مؤشرات الحوكمة في النموذج مع بعضها البعض الأمر الذي أدى إلى معنوية بعض المتغيرات وعدم معنوية البعض الآخر، ومن ناحية أخرى قد يكون السبب عدم وجود تشريعات تنظيمية واضحة في المؤسسات الفلسطينية وبالتالي لا يكون هناك أي تطبيق فعال لهذه التشريعات لعدم وضوحها أو غيابها، وهذا ما يقود إلى تعظيم مشاكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وبالتالي يضائل تأثير أو يعدم تأثير هذه التشريعات على الإنفاق الحكومي. ويمكن أن يعود السبب أيضاً في هذه النتيجة لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها إلى شقين؛ الشق الأول متعلق بجودة التشريعات، والشق الثاني متعلق بتطبيق تلك التشريعات، فبافتراض وجود جودة مقبولة للتشريعات أدى ذلك إلى وجود تأثير ذو دلالة غير معنوية؛ إذن سبب وجود الأثر

السالب على الإنفاق الحكومي على الرغم من عدم معنويته هو سوء تطبيق تلك التشريعات، غير أن حقيقة الأثر السالب هو التفاعل بين جودة التشريعات وتطبيق تلك التشريعات، ومفعلاً متمثل في العنصر البشري المسؤول عن ضعف تطبيق تلك التشريعات، وبالتالي يتطلب من الحكومة الفلسطينية زيادة الأثر لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها من خلال تطبيق تلك التشريعات بشكل أفضل والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (بوزياني، وموارد، 2021) في كون أن جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تؤثر بشكل سلبي على الإنفاق الحكومي على الصحة، في حين تتفق النتيجة مع دراسة (جلولي، وآخرون 2019) والتي خلصت بعدم وجود أثر معنوي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها على الإنفاق الحكومي.

نتائج الفرضية الفرعية الخامسة: يؤثر مؤشر سيادة القانون تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): أظهرت النتائج من خلال الجدول رقم (18)، بأنه هناك تأثير سلبي لمؤشر سيادة القانون (RL) على الإنفاق الحكومي، وهذا ما يثبت رفض فرضية الدراسة الحالية حيث بلغ مستوى الدلالة 0.038، وهي أقل من 0.05، وبلغت قيمة الأثر -0.125 وهذا يعني أن زيادة تطبيق سيادة القانون بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة -12.5%، وهذا يدل على أن سيادة القانون يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). ويعمل الباحث هذه النتيجة في كون أن مؤشر سيادة القانون هو أحد المؤشرات الأساسية في قيام أي دولة وتحديد قدرتها السياسية والاقتصادية، فكلما نما وتقدم هذا المؤشر وزادت قدرة وسيطرة القانون على أرض الدولة ومؤسساتها كلما أصبح من السهل التحكم في جميع موارد الدولة وتحديد معدلات الإنفاق والاستثمارات اللازمة وغير اللازمة، فحين يلتزم جميع المؤسسات والأفراد في الدولة في القانون العام للدولة، يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة الدولة على السيطرة على معدلات الإنفاق، ومثال ذلك عند التزام المؤسسات والأفراد بدفع الضرائب المستحقة كاملة، يعزز المبلغ في ميزانية الدولة بالتالي يصبح معدل الإنفاق الحكومي من الميزانية العامة أكثر من السابق، وأيضاً حماية موارد الدولة من السرقات وسوء الاستغلال يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الميزانية العامة وزيادة معدل الإنفاق الحكومي مقارنة بحجم

الميزانية، ومن جهة أخرى التزام الأفراد والمؤسسات بالقانون العام للدولة يخفض تكاليف الإنفاق الحكومي على لجان المراقبة والمسائلة وأفراد الأمن والمؤسسات الخاصة بجميع المخلفات القانونية التي قد ترهق الموازنة العامة لإعادة الاستقرار السياسي للدولة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (جلولي، وآخرون، 2019) والتي خلصت أن مؤشر سيادة القانون له اثر إيجابي على الإنفاق الحكومي، الامر الذي يتناقض مع النتيجة الحالية، وكذلك دراسة (عمران، وموراد، 2015) عززت هذا الاختلاف.

نتائج الفرضية الفرعية السادسة: يؤثر مؤشر السيطرة على الفساد تأثيراً إيجابياً ذات دلالة معنوية على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): بينت النتائج من خلال الجدول رقم (12)، عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر السيطرة على الفساد (CC) على ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.363 وهي أكبر من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد رفض فرضية الدراسة، وبلغت قيمة الأثر -0.045 وهذا يعني أن زيادة تطبيق السيطرة على الفساد بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة -4.5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر السيطرة على الفساد على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). ويعلل الباحث إلى عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لمؤشر السيطرة على الفساد، وذلك من منطلق أن السيطرة على الفساد مؤشر لا يمكن حصره في بعض الأرقام نظراً أن هذه الأرقام التي تسجل هي فقط أرقام الحالات التي تم ضبطها، وعليه يمكن القول إن هناك الكثير من الحالات التي لم يتم ضبطها أو نشر احصائيات حولها حتى الان، وهذا ما يؤثر على النتيجة بشكل مباشر. وقد يكون سبب عدمية التأثير هو ترابط مؤشر السيطرة على الفساد بمؤشر سيادة القانون فأحدهما أدى إلى إلغاء تأثير الآخر. والسبب الأكثر ترجيحاً هو إن معدل السيطرة على الفساد في المجتمع الفلسطيني غير كافية لتؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الحكومي وتؤدي إلى ترشيده، وكذلك عدم وجود تأثير قوي ذو دلالة معنوية لهذا المؤشر يدل على ضعف الحكومة الفلسطينية وقدرتها على السيطرة على الفساد وكشف الفاسدين وتقديمهم إلى القضاء الفلسطيني ومحاكمتهم. مما يتطلب من الحكومة الفلسطينية زيادة الأثر لمؤشر السيطرة على الفساد من خلال تقديم الفاسدين إلى العدالة والقضاء وضبطهم، وكذلك من

أجل مكافحة الفساد والحد منه مما يؤدي إلى تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين. ويمكن تعزيز هذه النتيجة بكونها اتفقت مع دراسة (بوزياني، وموراد، 2021) التي استنتجت وجود أثر سلبي لمؤشر السيطرة على الفساد على الإنفاق الحكومي، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (عمران، وموراد، 2015) بكون هذه الدراسة استنتجت وجود أثر إيجابي بين مؤشر السيطرة على الفساد والإنفاق الحكومي، وهذا ما يتناقض مع النتيجة الحالية التي تظهر عكس ذلك كون أن زيادة السيطرة على الفساد تخفف الأعباء المادية وغيرها الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق والمصاريف.

كما أظهرت نتائج اختبار R-squared بأنه من المؤشرات المستقلة الستة وهي: (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) تؤثر على الإنفاق الحكومي، وهذا يدل على أن هذه المؤشرات تساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي ما نسبة 66.4% على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). وبينت نتائج إختبار Prob (F-statistic) بأنه النتائج المتعلقة بجودة النموذج بلغت قيمة احتمال مستوى الدلالة $F=0001$ ، وتشير هذه النتيجة إلى معنوية جودة النموذج وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وهذا يدل على أن هذه المؤشرات تساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). وكذلك أظهرت نتائج إختبار درايبون واتسون (D.W) والتي بلغت 2.036 وهي قيمة قريبة من القيمة 2 مما يدعم قبول الفرضية التي تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج. ويلاحظ الباحث من نتائج إختبار الفرضيات الفرعية السابقة بأن مؤشر فعالية الحكومة كانت الإشارة موجبة؛ وهذا يدل على أنه جميع المؤشرات بإستثناء مؤشر فعالية الحكومة إذا تم تطبيقها بشكل سليم وصحيح سوف تؤدي إلى تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين، أما زيادة مؤشر فعالية الحكومة سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

نتائج الدراسة: تناولت الدراسة الحالية البحث في تأثير تطبيق مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة من (1996 - 2020 م)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج التي نوردتها على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج الدراسة بأن الإنفاق الحكومي الجاري أكبر من الإنفاق الحكومي التطويري، حيث يرجع السبب في ذلك إلى تحويل مخصصات الإنفاق الحكومي التطويري لمصلحة الإنفاق الحكومي الجاري وذلك بسبب ضعف فاتورة الأجور والرواتب والمدفوعات التحويلية الاجتماعية والتي أدت إلى تحويل الموازنة العامة الفلسطينية إلى موازنة جارية تقريباً تهيمن الرواتب والأجور على نصفها أو أكثر في بعض السنوات.

2. كشفت نتائج الدراسة أن أقل المؤشرات الحوكمة الستة تطبيقاً في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) هو مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف حيث بلغت قيمة (2.160 -)، ويدل ذلك على الوضع السياسي في فلسطين، في حين كانت أعلى المؤشرات تطبيقاً في فلسطين هو مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها حيث بلغت قيمة (0.21)، وهذا يدل على وجود تشريعات ونصوص قانونية جيدة في فلسطين كونه المؤشر الوحيد الذي اتخذ القيمة الموجبة من باقي المؤشرات الستة.

3. بينت نتائج الدراسة أنه بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق الحكومي (2,626) مليون دولار خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وكانت أعلى قيمة لمستوى إجمالي الإنفاق الحكومي بلغت نحو (4,123.7) مليون دولار وذلك في العام 2020 م، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا العام كان نروة انتشار فايروس كورونا والذي تطلب زيادة في النفقات العامة للمؤسسات الحكومية جميعها بشكل عام من أجل الالتزام بالإجراءات الوقائية والحد من توشي الفايروس، بينما بلغت أدنى قيمة لإجمالي الإنفاق الحكومي نحو (1,072.1) مليون دولار في العام 1996 م، ويعزو الباحث لذلك إلى بداية عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وقلة الكوادر والموظفين وكذلك بسبب ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي والذي نتج عنه سيطرة الاحتلال الإسرائيلي في إيرادات المقاصة وتحصيلها إلى الجانب الفلسطيني.

4. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لمؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، السيطرة على الفساد) على تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود برامج شفافة تمنح المواطنين المشاركة

بشكل مباشر في الخطط الاستراتيجية للحكومة؛ وكذلك غياب الاستقرار السياسي وضعف الأمن في الأراضي الفلسطينية، ويرجع السبب أيضاً كون الحكومة الفلسطينية تجد صعوبة كبيرة في تطبيق سياستها واستراتيجيتها بشكل فعال وهذا ما يجعل من فعالية الحكومة بمؤسساتها وأفرادها اتجاه الوضع العام ضعيف جداً، وكذلك بسبب عدم وجود تشريعات تنظيمية واضحة في المؤسسات الفلسطينية وبالتالي لا يكون هناك أي تطبيق فعال لهذه التشريعات لعدم وضوحها أو غيابها، وأيضاً يعود السبب كون معدل السيطرة على الفساد في المجتمع الفلسطيني غير كافية لتؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الحكومي وتؤدي إلى ترشيد.

5. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لمؤشر سيادة القانون على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وهذا يعني أن زيادة تطبيق سيادة القانون بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة - 12.5%، وهذا يدل على أن سيادة القانون يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ويعلل الباحث هذه النتيجة في كون أن مؤشر سيادة القانون هو أحد المؤشرات الأساسية في قيام أي دولة وتحديد قدرتها السياسية والاقتصادية، فكلما نما وتقدم هذا المؤشر وزادت قدرة وسيطرة القانون على أرض الدولة ومؤسساتها كلما أصبح من السهل التحكم في جميع موارد الدولة وتحديد معدلات إنفاقه.

- **توصيات الدراسة:** في ضوء النتائج التي توصلت إليها نتائج التحليل القياسي، تم صياغة مجموعة من التوصيات كالتالي:

1- توصي الدراسة على الحكومة الفلسطينية بجميع مؤسساتها وبمختلف مجالات عملها بضرورة تبني وتطبيق الجوانب الخاصة بمؤشرات الحوكمة؛ من أجل تعزيز التزام المؤسسات بها؛ لما لها من أثر كبير في تحسين جودة الأداء الفعلي في هذه المؤسسات وترشيد مستويات نفقاتها العامة وضمان استدامتها، وأيضاً ضرورة تعزيز الشراكات بين مؤسسات الحكومة الفلسطينية الخاصة بتبادل الخبرات والتجارب الخاصة بتطبيق مؤشرات الحوكمة فيها؛ وذلك من أجل تحقيق أداء مؤسسي أفضل وفق ترشيد نفقاتها العامة.

2- توصي الدراسة على صانع السياسة ومنتخذي القرار الفلسطيني ضرورة توجيه الإنفاق الحكومي وضبطه ضمن الإمكانيات

القانون العام للدولة، وذلك من خلال وجود ضوابط وموازين وآليات قانونية واضحة ومُلزمة تحكم عملية الإنفاق الحكومي من خلال ترسيخ استقلالية وسيادة القانون على الجميع دون تمييز أو محاباة وفق الالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

8- على الجهات المعنية وأصحاب القرار العمل على احتواء النزاعات والصراعات الداخلية وإعادة بناء الصف الوطني الفلسطيني وإنهاء الانقسام السياسي بين شقين الوطن، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الأعباء السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والقطاعات الأخرى في الدولة، بهدف منع التوترات السياسية الناجمة عن هذه الأعباء والتي تساهم بشكل كبير في ظهور العنف وازدياد معدل الجريمة.

9- محاولة الحكومة الفلسطينية العمل على تطبيق سياستها واستراتيجياتها بشكل فعال وذلك من خلال فعالية أداء الحكومة بمؤسساتها وأفرادها مما يُعزز الوضع العام في الدولة، وكذلك العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للمواطنين، والتي بدورها تُعزز تطبيق مؤشرات الحوكمة داخل مؤسسات القطاع العام الفلسطيني.

❖ قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية: 100.

أبو زيادة، زكي عبد المعطي. (2021). "دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين:

مقاربة قياسية للفترة (1996 - 2017)"، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، 25(2): 290 - 329.

أبو عمرية، فايز محمد، وشديد، محمد عيسى، وجردات، ناصر محمد. (2020). "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة

على جودة التقارير الإدارية في المجالس البلدية الفلسطينية"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان

الأهلية - عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، 23(1): 152 - 139.

أبو عودة، مروة عاطف. (2015). "أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية دراسة قياسية لحالة

والمصادر المالية المتاحة مع العمل على زيادة الإنفاق التطويري لدعم المشاريع التنموية والتطويرية في فلسطين.

3- على الجهات المختصة تفعيل وصياغة السياسات والأنظمة السليمة التي تسهم في تعزيز وتنمية القطاع العام الفلسطيني وإعادة صياغة التشريعات بشكلها الأمثل ومحاولة تقادي العقبات التي تحد من فعالية وجود هذه التشريعات، والعمل على استهداف تنمية القطاع العام الفلسطيني كهدف أولى للتشريعات والسياسات الحكومية، وذلك من خلال تشريعات وسياسات تقوم على دعم القطاع العام للقطاع الخاص وعلى العلاقة الترابطية بهدف تحقيق التنمية.

4- ضرورة اعتماد خطة استراتيجية وطنية تضمن توحيد العمل في المنظومة الحكومية ومؤسساتها بالمحافظات الشمالية والجنوبية من أجل تعزيز ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التركيز على تحديد العلاقات والصلاحيات والمسؤوليات في القطاع الحكومي.

5- محاولة الحكومة العمل على زيادة مشاركة المواطنين والمؤسسات في وضع الخطط الاستراتيجية وتفعيل مبدأ استطلاع الرأي حول القضايا المحورية الخاصة في المجتمع المحلي، وإعطاء الحرية المطلقة بالتعبير عن الرأي للأفراد والمؤسسات. كما يجب على المؤسسات الحكومية احترام مقترحات المواطنين والمؤسسات الخاصة حول آلية العمل وطرق العمل وتطوير خطط العمل بشكل مستمر لتحقيق مبدأ المشاركة والمساءلة.

6- على الجهات المختصة وأصحاب القرارات في المراكز السياسية تعزيز مكافحة الفساد من خلال تأطير العمل في جميع المؤسسات والمنظمات تحت المراقبة القانونية، وتفعيل قوانين العقوبات الخاصة بعمليات الفساد بشكلها المطلق دون أي استثناءات، وذلك بهدف خلق حالة ردع تؤدي إلى السيطرة على الفساد وعدم تفاقمه وانتشاره، فانتشار الفساد وتفاقمه يؤدي إلى زيادة تكاليف السيطرة عليه ومكافحته، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي على هذه النوعية من الفساد.

7- تفعيل برامج توعوية تحفز الأفراد والمؤسسات على احترام سيادة القانون المحلي والعمل به، وإطلاق حزمة من المكافآت تستهدف المنظمات والمؤسسات والأفراد الملتزمون بالقانون، بجانب إظهار جوانب من العقوبات التي تظال من يتجاوز

- فلسطين للفترة (1996 - 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أحمد، محمد عبد المقصود وسلامة، علياء محمد. (2022). "دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*، 44(1): 401 - 428.
- اسماعيل، عمر هاشم والجابري، بدرية خلفان. (2019). "إجراءات مقترحة لترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، *مجلة العلوم التربوية*، 27(4): 463 - 493.
- البحيبي، محمد خليل. (2018). "ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- بن شيخ، منال، وخواترة، سعيدة. (2020). "واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر"، *مجلة أوراق اقتصادية*، 4(1): 82 - 99.
- بن قانة، اسماعيل ومازوزي، عبد الهادي. (2017). "أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من (1996 - 2015)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.
- بوجمعة، بلال، وبين قانة، اسماعيل. (2017). "تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996 - 2015)"، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد (18): 262 - 270.
- بوزاهر، سيف الدين. (2018). "أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995 - 2017)"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر.
- بوزياني، عبد الرزاق، وموراد، تهتان. (2021). "أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1996 - 2017)"، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 8(1): 398 - 416.
- جرفي، زكريا، وابن عابد، مختار، وزروخي، فيروز. (2020). "أثر الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990 - 2018) باستخدام نموذج ARDL"، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 6(4): 398 - 416.
- جلولي، محمد، وبومدين، محمد أمين، وبين سكران، البودالي. (2019). "الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الأفريقية"، *مجلة النمو الاقتصادية والمقاولاتية*، 3(1): 40 - 52.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). "معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز"، رام الله، فلسطين.
- الجيباني، صقر، وجبريل، وائل، وصداقة، عبد العزيز. (2021). "تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1996 - 2018)"، *المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة*، جامعة الزاوية، ليبيا.
- دقيش، جمال، وقارة، إبراهيم، ومزوري، الطيب. (2019). "أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (2002 - 2016)"، *مجلة الجامعي*، 1(1): 70 - 57.
- ذهب، سالم بشير، ودرز، صالح عبد السلام. (2019). "العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، 13(4): 4 - 28.
- رزقي، محمد، وميهوب، مسعود. (2019). "أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1997 - 2017)"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 19(1): 53 - 65.
- الشاهر، شاهر اسماعيل. (2018). "الدولة في التحليل السياسي المقارن"، الأردن، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
- الشويرف، محمد عمر، والبياص، نجاح الطاهر. (2018). "العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في

وهيبة، سراج. (2018). "دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (19): 90 - 101.

وهيبة، قميني. (2015). "الحكم الرشيد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008 - 2014)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ثانياً: المراجع الإلكترونية:

باشيليت، ميشيل. (2020). المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحكم الرشيد، ممارسات الحكم السديد التي تعزز حقوق الإنسان، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/1/22 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.ohchr.org/ar/good-governance>

سلطة النقد الفلسطيني. (2021). البيانات السنوية، المالية العامة، والحسابات القومية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/23 من الموقع الإلكتروني:

[/https://www.pma.ps/ar](https://www.pma.ps/ar)

سلطة النقد الفلسطينية. (2019). قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2019، مالية الحكومة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/2 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReport>

S

سلطة النقد الفلسطينية. (2018). قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2018، مالية الحكومة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/5 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReport>

S

سلطة النقد الفلسطينية. (2014). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/2 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReport>

S

سلطة النقد الفلسطينية. (2008). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/11/10 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReport>

S

ليبيا: دراسة قياسية للفترة من (1996 - 2016)"، مؤتمر الحكومة في المؤسسات الليبية، المؤتمر العلمي الثاني المشترك بين المعهد العالي للمهن الشاملة درنة وجامعة عمر المختار خلال الفترة 13 - 15 نوفمبر.

صحراوي، جمال الدين، وعدوكة، لخضر، وصوان، أسماء. (2019). "دور الحكم الرشيد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 3(2): 123 - 139.

عامر، باسم أحمد. (2010). نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم"، الأردن: دار النفاش للنشر والتوزيع.

عبد اللطيف، محمد. (2017). "الحكومة ودورها في ترشيد الإنفاق العام"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 37(1): 283 - 304.

عمران، بشرير، وموراد، تهتان. (2015). "أثر الحكم الرشيد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 19(2): 81 - 98.

عياض، عبد الباري، وبن ساسي، محمد يحي. (2019). "آليات الحكم الرشيد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية - مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية - للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، 1(1): 37 - 60.

متاني، بلال، والبشير، أمين، وبركات، حمدي. (2017). "أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8(8): 381 - 405.

محمد، شرف الدين جمعة جبريل. (2017). "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام النموذج المتكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970 - 2012)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.

<https://www.pma.ps/ar/Publications//AnnualReport>

s

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Ayyad, A. A., & Ben Sassi, M. Y. (2019). Good Governance Mechanisms as a Tool to Combat Corruption and its Impact on Economic Growth: A Comparative Study between Developed and Developing Countries (1996–2016). *Al-Maqrizi Journal of Economic and Financial Studies*, 3(01).
- Demirer, M., Diebold, F. X., Liu, L., & Yilmaz, K. (2018). "Estimating global bank network connectedness", *Journal of Applied Econometrics*, 33(1): 1–15.
- Kaufman, D. & Kraay, A. & Mastruzzi, M. (2011). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology and Analytical Issues, *Hague Journal on the Rule of Law*", 3(2): 220– 246.
- MacKinnon, J. G. (1996). "Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests", *Journal of applied econometrics*, 11(6): 601–618.
- O'brien, R. M. (2007). "A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors", *Quality & quantity*, 41, 673–690.
- Sie, S. J., Kueh, J., Abdullah, M. A., & Mohamad, A. A. (2021). Impact of Public Spending on Private Investment in Malaysia: Crowding – In or Crowding – Out Effect. *Global Business & Management Research*, 13(2): 28 – 42.
- Thanh, S. D., Hart, N., & Canh, N. P. (2020). Public spending, public governance and economic growth at the Vietnamese provincial level: A disaggregate analysis.

- سلطة النقد الفلسطيني. (2004). التقرير السنوي، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/28، من الموقع الإلكتروني: *Economic Systems*, 44(4): 100780.
- World bank (2021). The Worldwide Governance Indicators: Inethodology and Analytical issues. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#doc>